الفصل الثالث عشر

الاتجاهات العالمية المعاصرة للتعليم الجامعى

مقدمـــة :

يمكن تصنيف الجامعات المعاصرة إلى تصنيفات متعددة . فهى تصنف من حيث طابعها الرسمى إلى جامعات حكومية أو خاصة ومن حيث لونها الدينى إلى جامعات علمانية أو دينية ومن حيث الحجم إلى جامعات كبيرة أو جامعات صغيرة ومن حيث نمط الإدارة إلى جامعات مركزية أو لا مركزية ، ومن حيث مناطقها إلى جامعات الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية والدول النامية . وهذا يتوقف بالطبع على الغرض من التصنيف . ولما كان الغرض من هذا الفصل تناول الجامعات فى عالمنا المعاصر من حيث مناطقه فإننا سنعالج فى الصفحات التالية الجامعات فى الدول الرأسمالية ثم الجامعات فى الدول الاشتراكية وأخيرا الجامعات فى الدول العربية والدول النامية . لكننا سنمهد قبل ذلك بالكلام عن امتحانات الثانوية العامة باعتبارها أساس الالتحاق بالجامعات .

إمتحانات الثانوية العامة :

إن الهدف الرئيسى من إمتحانات نهاية المرحلة الثانوية العامة أو الأكاديمية هو تنظيم تدفق الطلاب والتحاقهم بالجامعة . وتختلف نظم هذه الإمتحانات فى الدول المختلفة فى عدة أمور من أهمها :

من الذى يضع الإمتحان ؟:

هناك هيئات متعددة تشرف على وضع الأسئلة منها وزارات التعليم أو سلطات الولايات أو الإدارات التعليمية . ويشترك فى هذه الهيئات المربون والمعلمون .

صورة الإمتحان :

يأخذ الإمتحان صورا وأشكالا متعددة منها الإمتحان التحريرى والإمتحان الشفهى أو العملى . كما أن الإمتحان التحريرى له أشكال مختلفة منها إمتحان المقال والإمتحان الموضوعى والإختيار من متعدد وغير ذلك من النماذج المعروفة فى الإمتحانات .

الرقابة على الإمتحان :

هناك اختلاف بين الأنظمة التعليمية المختلفة في هذا المجال . فبعض الإمتحانات تتولاها سلطات مركزية وبعضها يكون من إختصاص منظمات محلية حكومية أو أهلية . وفى بعض النظم المركزية تكون وزارة التربية أو التعليم هى الرقيب على الإمتحانات كما فى فرنسا واليابان والصين والبلاد العربية وغيرها من البلاد . وهناك هيئات مختلفة مخولة للإشراف على الإمتحانات بها . وفى الإتحاد السوفييتى (سابقا) وألمانيا تفوض الحكومات المحلية فى الإشراف على الإمتحانات . وفى إنجلترا وويلز هناك إدارات محلية للإمتحانات تحت إشراف وزارة التربية . أما فى اسكتلندة فلها إداراتها المحلية التى تشرف على إمتحان الثانوية العامة بها . وفى أمريكا تقوم إدارة الولايات بالإشراف على إمتحان الثانوية العامة بها .

١- الجامعات فى الدول الرأسمالية

على عكس معالجتنا للجامعات فى الدول الاشتراكية سنحاول أن نتناول الجامعات فى الدول الرأسمالية فى ثلاث دول كبري هى أمريكا وبريطانيا وفرنسا وذلك لصعوبة معالجة الجامعات فى هذه الدول مجتمعة على الرغم من انتمائها لعالم واحد هو العالم الحر . وسنقتصر بالنسبة للدول الإشتراكية بعد عرض الإتجاهات العامة بها على تفصيل الكلام عن الجامعات فى الإتحاد السوفيتى سابقا .

١- الجامعات الأمريكية :

هناك عبارة تقول : «إن أمريكا اتجهت إلى الفضاء بعد أن انتجت أسلحة ذرية بمعدل مائة طن من الديناميت لكل إنسان مع ضمان توصيلها لأي نقطة على سطح الأرض» والفضل فى هذا للجامعات الأمريكية . والواقع أنه يوجد عدد ضخم من الجامعات والكليات فى أمريكا . وحسب الإحصاءات التى قدمتها لجنة كارنيجى عن التعليم العالى سنة ١٩٧٣ توجد ٢٨٢٧ كلية وجامعة تضم ثمانية ملايين ونصف مليون طالب منها ٥٢ جامعة من أرقى الجامعات الأمريكية وأعلاها فى مستوى البحوث العلمية مثل جامعات هارفارد وتكساس وشيكاغو وبيركلى وجنوب

كاليفورنيا وميتشجان وستانفورد ونيويورك . ومنها ٤٠٠ جامعة أقل فى مستواها فى البحث العلمى مثل جامعة إنديانا وتولين وغيرها . وهناك ٥٣ جامعة أقل من الأهمية لكنها تمنح درجة الدكتوراه بمعدل حوالى ٢٠ درجة فى السنة مثل جامعة كاليفورنيا ودارتموث . وهناك ٢٨ جامعة أقل من سابقتها فى الأهمية لكنها تمنح درجة الدكتوراه بمعدل ١٠ درجات فى السنة مثل جامعة ويسكونسن وممفيس . وهناك كليات تقدم برامج دراسية فى الفنون الحرة . ولابد أن تكون هذه الأرقام قد زادت الآن نسبيا .

وقد تأثرت الجامعات الأمريكية فى نشأتها الأولى بالجامعات الألمانية والبريطانية . وكان قانون موريل لمنح الأراضى للجامعات الأمريكية لاستخدامها فى المعامل والتجارب والبحوث من أهم الأحداث فى تطور التعليم الجامعى الأمريكى . فقد بدأت فكرة أن الجامعة ينبغى أن تنزل من برجها العاجى إلى الأرض وأن عليها أن تدرس مشكلات المجتمع وتعيش فى واقعه . وتوجد فى كل ولاية كلية واحدة على الأقل تسمى كلية الأراضى الممنوحة .

وقد لقيت الكليات والجامعات التى منحت الأراضى بموجب هذا القانون إحتقار الأكاديميين الجامعيين لاسيما الإنجليز . فأغلبهم كان من المتحمسين للدراسات الكلاسيكية وكانوا يصفون هذه المؤسسات الحديثة بأنها : «أماكن يتعلم فيها الرجال إلقاء السماد ويتصرفون كالمرضعات تجاه الآلات الميكانيكية» . بيد أن معامل هذه الكليات قد أثبتت أنها جديرة بالاحترام .

وشهد التعليم الجامعى نمواً كمياً هائلا لدرجة أنه أصبح يضم ما يزيد على ٤٠٪ من طلاب التعليم الثانوى وهى نسبة عالية بالنسبة لأية دولة أخرى . ومع هذه الأعداد الهائلة بدأت هذه الجامعات والكليات تدرك بصورة متزايدة أنه ليس من الضرورى أن يتم كل التعليم الجامعى داخل جدرانها ذاتها . ذلك أنه يمكن لهذه الجامعات والكليات أن تقدم التعليم الجامعى والعالى لأعداد أكبر من الطلاب وربما بصورة أكثر إرتياحا بالعمل بطرق مختلفة على نشر بعض أنواع من البرامج التعليمية من خلال التليفزيون التعليمى . هذه البرامج تخدم المدينة التى توجد بها ويمكن أن تستفيد منها الفصول التى تنظم في المصانع أو حجرات المدارس أو المكتبات أو الكنائس أو المحلات أو البيوت .

وبعض الجامعات تستخدم الدائرة التليفزيونية المغلقة لبث برامجها التعليمية من داخل الجامعة لتنشر إلى أجزاء مختلفة خارجها . كما أن بعض الكليات الأمريكية تقوم الدراسة بها على أساس نظام الانتساب المعروف فى الجامعات المصرية وهذه الكليات تعرف باسم : Non Campus Colleges . وتطلق كلمة «كلية» فى التعليم العالى الأمريكى على أى معهد عال تمتد الدراسة به أربع سنوات يمنح الطالب فى نهايتها الدرجة الأولى للتعليم العالى . أما الكليات الصغرى Junior Colleges فمدة الدراسة بها سنتان يمكن للطالب بعدها أن يواصل دراسته فى كلية أعلى .

وفى الجامعات تمتد الدراسة أكثر من مجرد الدرجة الجامعية الأولى لتشمل دراسات عليا تؤهل للدرجات العليا المهنية فى مختلف الفروع .

أنواع التعليم العالى :

يمكن بصفة عامة أن نصنف معاهد التعليم العالى أو مؤسساته فى أمريكا إلى أربعة أنواع رئيسية :

(أ) **كليات صغرى :** أو كليات مجتمع مدة الدراسة بها سنتان وتؤدى الدراسة بها إلى الإلتحاق بنوع من أنواع المعاهد الثلاثة الأخرى . وهى أكثر معاهد التعليم العالى انتشارا . وتضم حسب الإحصاءات الحديثة (١٩٩٠) ما يقرب من ٤٠٪ من مجموع الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى . وما يقرب من ثلثى هذه الكليات عامة والباقى كليات خاصة . وقد عمل إنشاء هذه الكليات على نشر التعليم العالى نظرا لانخفاض نفقاتها وقرب مواقعها من المراكز السكانية ومرونة مناهجها الدراسية التى تفى باحتياجات الطلاب غير المتفرغين . والمقررات التى ينهى الطالب دراستها فى الكليات الدنيا تؤهله للإلتحاق بالكليات الكبرى ذات الأربع سنوات ومواصلة الدراسة بها للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس .

(ب) **المعاهد الفنية :** وهى معاهد عامة أو خاصة . وهدفها الرئيسى إعداد الطالب للمهن الفنية . ومدتها تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات زمنية حسب نوع التخصص . والحصول على شهادات من هذه المعاهد يؤهل للعمل بالحكومة ومختلف الأعمال فى الصناعة وإدارة الأعمال . ومن الطبيعى أن تكون المقررات فى هذه التخصصات مهنية وحرفية بحتة . ولذلك فإنه يصعب على الطالب الإستفادة من

دراسته لهذه المقررات فى إعفائه من بعض المقررات الأخرى إذا أراد أن يواصل دراسته فى أحد الأنواع الأخرى من التعليم العالى .

(جـ) **كليات الفنون الحرة** والكليات الحكومية أو العامة والمعاهد المهنية المستقلة التى تشمل كليات المعلمين والمعاهد التكنولوجية ومدارس اللاهوت والفنون وغيرها . وتؤدى الدراسة بهذا النوع من الكليات والمعاهد إلى الحصول على الدرجة الجامعية الأولى الليسانس أو البكالوريوس وقد تمنح فى بعض الأحيان درجة الماجستير والدكتوراه .

(د) **الجامعات** وهى تنتشر فى كل الولايات . والدراسة بها مدتها أربع سنوات وتقوم على نظام الساعات المعتمدة أو المكتسبة Credit hours . وتمنح درجة الليسانس أو البكالوريوس بصفة عامة بعد استكمال ١٢٠ ساعة مكتسبة مع متطلبات خاصة تتعلق بالمقررات الرئيسية والفرعية . ونصف هذه الساعات المكتسبة تقريبا تمثل عادة المقررات الرئيسية . وتعتبر الدرجة الجامعية الأولى التى تمنحها هذه الجامعات والمعاهد درجة قبل مهنية أى لا تؤهل فى الدخول إلى المهنة مباشرة . وهناك دراسات أخرى توهل للحصول على درجة مهنية فى ميادين مثل القانون والطب وطب الأسنان . وفى كل ولاية توجد كلية على الأقل (أو جامعة) تسمى كلية الأرض الممنوحة أنشئت أساسا لإعداد المهندسين والفنيين فى مجال كل العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية المختلفة . وتقدم الجامعات من خلال كلياتها مقررات تؤدى إلى الحصول على الدرجة الجامعية الأولى كما أن المدارس أو المعاهد العليا Graduate Schools التابعة للجامعات تقدم مقررات تؤهل للحصول على الدرجات الجامعية الأعلى كالليسانس أو البكالوريوس وكذلك الدبلومات والماجستير والدكتوراه .

هذه الأنواع الأربعة من مؤسسات التعليم العالى تنقسم بدورها إلى نوعين كبيرين من حيث الطابع العام لها : نوع منها حكومى أو عام تموله الحكومة الفيدرالية والولايات المختلفة ونوع آخر خاص يضم معاهد دينية معينة ويمول من أموال خاصة مع مساعدة محدودة من الولايات .

ونتيجة لذلك تكون مصاريف الدراسة التى يدفعها الطلاب عالية باهظة فى المعاهد الخاصة تصل إلى حوالى خمسة أضعاف ما يدفعه الطالب في المعاهد

الحكومية . ومع ذلك فإن هذه المعاهد الخاصة تستقطب أعدادا كبيرة من الطلاب يصل مجموعها إلى ما يقرب من ربع المجموع الكلى لعدد طلاب التعليم فى أمريكا . وتختلف معاهد التعليم العالى فى أمريكا إختلافا كبيرا فى المقررات الدراسية والبرامج التعليمية التى تقدمها وفى مستوى الدراسة بها . وللتأكد من مستوى التعليم ونوعيته فى المعاهد العالية والجامعات يوجد نظام التصديق أو الاعتراف Accreditation System وبموجبه يعترف بالبرامج والشهادات التى تمنحها المعاهد والجامعات إذا كانت على المستوى المناسب الذى يحدده هذا النظام . وهناك منظمات خاصة بهذا النظام تديرها الجامعات أنفسها كما أن كثيرا منها يتبع مختلف أنواع المهن .

نظام القبول :

تقوم كل جامعة بوضع الشروط الخاصة للقبول بها ولذلك تختلف متطلبات القبول بالجامعات الأمريكية وتتفاوت فيما بينها لتصل إلى درجة عالية من التنافس فى الجامعات المرموقة .

والشرط الرئيسى للقبول هو اجتياز الإمتحان النهائى للدراسة الثانوية . وهو ليس إمتحانا عاما كما نعرفه فى بلادنا العربية ، ويؤخذ فى الإعتبار سجل الطالب الدراسى فى المدرسة الثانوية والتقارير الشخصية التى تكتبها عنه المدرسة التى درس بها . كما يجب على الطالب أن يجتاز اختبارات التحصيل والإستعدادات وعلى أساسها تتم المفاضلة بين الطلاب . وبعض هذه الإختبارات تعقدها الجامعات بأنفسها . ولكن الشائع أن تعقد هذه الإختبارات بواسطة هيئتين قوميتين هما مجلس إمتحان القبول بالكليات College Entrance Examination Board (CEEB) وبرنامج الإختبارات للكليات الأمريكية American College Testing Program (ACTP) . وهذه الإختبارات موضوعية ومقننة وتقيس الجوانب اللفظية والعددية والكتابية . وبعض الجامعات تكتفى بإختبار الإستعدادات دون إختبار التحصيل . لكن معظم الجامعات تستخدم كلا النوعين من الإختبارات . كما أن بعض الجامعات قد تكتفى بقبول الطالب على أساس سجله الدراسى فى السنتين الأخيرتين من الدراسة الثانوية .

نظام الدراسة :

تقوم الدراسة بالجامعات الأمريكية على أساس الفصول الدراسية ونظام الساعات التحصيلية المكتسبة الذى سبق الكلام عنه بشئ من التفصيل . وهو نظام مرن يسمح للطلاب باختيار المواد التى تناسبهم كما أنه يتيح لهم السير فى دراستهم حسب قدرتهم . والدراسة الجامعية بمصروفات قد تكون باهظة فى بعض الأحيان كما أشرنا وهناك نظام للمنح يتيح للطلاب المساعدة المالية للدراسة .

مصروفات الدراسة :

تتضمن تكاليف الدراسة العليا لمدة عام على أساس التفرغ الكامل مع الإقامة مصروفات الدراسة ومصروفات الإقامة فى غرفة مع الأكل ومصروفات إضافية أخرى للأنشطة والكتب والمواد الأخرى . وتعتبر نفقات الدراسة عاملا هاما فى تحديد إختيار الطالب . ومع أن هناك تفاوتا كبيرا فإن متوسط التكاليف فى كلية ذات أربع سنوات حكومية تمولها الولاية هو : ١٧٠٠ دولارا مصاريف دراسية و ٢٤٠٠ دولار لغرفة سكنية مع الأكل و ٤٠٠ دولار للمصاريف الإضافية الأخرى منها الكتب والأدوات الأخرى . وقد تكون هذه الأرقام قد تغيرت الآن نظرا لارتفاع الأسعار ومستويات المعيشة . وعلى كل حال لا تتضمن هذه النفقات المصروفات الشخصية للفرد . وهناك مساعدات مالية للطالب حسب دخل أسرته وقدرتها على الدفع . وهذه المساعدات تقدم فى صورة منح دراسية أو أجر مادى نظير القيام ببعض الأعمال أو فى صورة قرض للطالب يقوم بسداده بعد التخرج .

الدرجات العلمية :

تمنح الجامعات الأمريكية درجات علمية مختلفة أهمها وأكثرها شيوعا هى :

- **درجة الليسانس أو البكالوريوس** Bachelor's Degree وتمنح بعد أربع سنوات من الدراسة وتسمى عادة الدرجة الجامعية الأولى (B.A.) فى الآداب و (B.SC.) فى العلوم) .

- **درجة الماجستير** : Master وتمنح عادة بعد دراسة عام أو عامين بعد الحصول على الدرجة الجامعية الأولى . والحصول على هذه الدرجة يتطلب النجاح فى الإمتحانات المطلوبة فى المقررات المختلفة وقد تتطلب أيضا تقديم أطروحة أو رسالة .

- **درجة الدكتوراه :** وهى أعلى درجة تمنحها الجامعات الأمريكية . وهناك نوعان من الدكتوراه . النوع الأول دكتوراه البحث . وتسمى دكتوراه الفلسفة فى مجال التخصص (ph. D.) ويشترط لها عادة الحصول على درجة الماجستير إلا أن بعض الجامعات لا تشترط الحصول على الماجستير . وتمنح درجة دكتوراه الفلسفة فى فرع التخصص كدرجة جامعية تالية للبكالوريوس أى أنها لا تمنح درجة الماجستير . النوع الثانى من درجة الدكتوراه هو الدكتوراه المهنية فى فرع التخصص فى مجالات الطب والصيدلة والهندسة والتربية وغيرها ففى التربية مثلا تسمى دكتوراه فى التربية (Ed.D) وفى الطب دكتوراه الطب (Doctor of Madicine) .

ومدة الدراسة للحصول على الدكتوراه سنتان أو ثلاث فى العادة . ويشترط للحصول عليها إقامة الطالب وانتظامه فى الدراسة والنجاح فى الإمتحانات المقررة وتقديم رسالة أو أطروحة على غرار درجة الماجستير . وقد تتساوى الدكتوراه المهنية مع دكتوراه البحث ويمكن فى بعض الأحيان الحصول على دكتوراه البحث بعد الحصول على الدكتوراه المهنية .

٢- الجامعات البريطانية :

مقدمة : يوجد فى بريطانيا حوالى خمسين جامعة بما فيها الجامعة المفتوحة وبعض هذه الجامعات يشتمل على كليات تعتبر جامعات فى حد ذاتها . ففى جامعة لندن على سبيل المثال توجد حوالى ١٥ كلية منها King's University College . إن أهم ما يميز الجامعات البريطانية أن إنشاءها يكون بميثاق Charter من الملكة . وأى تغيير فى بنود هذا الميثاق يتطلب موافقة المجلس الخاص للملكة Queen's Privy Council . ولهذا فإن الجامعة مسئولة أمام الملكة .

وتعتبر أوكسفورد وكمبريدج من الجامعات القديمة التى يرجع تاريخ إنشائها إلى القرن الثانى عشر وبداية الثالث عشر على الترتيب . ولكل منها إمتحانات القبول الخاصة بها . وهى تقدم منحا دراسية لإجتذاب أحسن الطلاب . وتعتمد هاتان الجامعتان على طريقة التدريس المعروفة بالطريقة الريادية Tutorial Method .. فكل طالب يعين له رائد (Tutor) يقدم له كل أسبوع مقالا مكتوبا يناقش فيه وينتقده . وللمحاضرات دور مساعد وحضورها إختيارى Optional . وهذه الطريقة تنمى فردية

الطالب واستقلال تفكيره كما تنمى قدرته على الجدال المرتبط المتوازن وقدرته على العمل تحت ضغوط ومواجهة الصعاب، وتزوده بالمهارة فى معرفة المصادر والتوصل إليها .

وفى مقاطعة ويلز توجد جامعة ويلز وتشتمل على حوالى ٧ كليات، وفى اسكتلندا توجد أربع جامعات قديمة أنشئت فى القرنين ١٥ ، ١٦ هى جامعة أدنبره وجلاسجو وابردين وسانت أندروز . وجامعة سانت أندروز فى إسكتلندا مثل اكسفورد وكمبريدج هى المدينة لأنها تسيطر عليها . وهى ليست كبيرة لكنها تجتذب أعداد من الطلاب الجيدين مع أنها لا تعقد إمتحانات للقبول بها ولا تتبع النظام الريادى .

وهناك جامعات بريطانية انشئت بعد الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر كما أن أعدادا كثيرة من الجامعات ظهرت فى السنوات الأخيرة مما أدى إلى تضاعف عدد الجامعات كما تنبأ تقرير روبنز المعروف سنة ١٩٦٣ .

وكان التعليم الجامعى فى إنجلترا محكوما بالتقاليد التى سارت عليها جامعة أوكسفورد وكمبريدج . وكانت تركز على التعليم أكثر من التركيز على البحوث . وكان نوع التعليم الذى تهتم به هاتان الجامعتان هو التعليم الذى ينمى الصفات السياسية والإجتماعية والخلقية التى تناسب الطبقة الحاكمة فى إنجلترا . وعلى الرغم من تزايد أعداد الطلاب الذين يدرسون على منح وتزايد أعداد الأماكن المجانية المخصصة لبعض الطلاب فإن فرصة الإلتحاق كانت أساسا من نصيب العائلات الغنية . وكان تقلد الوظائف الحكومية العالية لاسيما فى وزارة الخارجية والمالية يرتبط إرتباطا واضحا بالدرجات الجامعية من أكسفورد وكمبريدج . وظل هذا الوضع لفترة طويلة حتي السنوات الأخيرة . ومازالت آثاره باقية حتى الآن . بيد أن الجامعات الحديثة أخذت تفرض نفسها مع التغير الإجتماعى الأساسى الذى يستند إلى مبدأ الكفاءة والجدارة بدلا من مبدأ نبل الميلاد الذى كان يحكم التعليم البريطانى بصفة عامة .

أنواع التعليم العالى فى بريطانيا :

يوجد فى بريطانيا خمسة أنواع رئيسية من التعليم العالى :

(أ) **الجامعات :** وهى تضم عادة كليات تنقسم بدورها إلى أقسام علمية . وبعض الجامعات الحديثة مقسمة إلى مدارس . وكل الجامعات البريطانية مؤسسات مستقلة وتعمل وفق الميثاق الملكى الممنوح لها والذى يخولها حق منح الدرجات العلمية . ومدة الدراسة ثلاث سنوات عادة لكنها تمتد إلى أكثر من ذلك فى بعض التخصصات.

(ب) **المعاهد البوليتكنيكية :** Polytechnics هى معاهد تقنية تطبيقية فى مجالات الصناعة والتجارة . وقد تقدم دراسات أيضا فى مجال الإنسانيات والعلوم الإجتماعية . ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات . وقد تطورت هذه المعاهد حتى أصبحت كالجامعات .

(جـ) **الجامعة المفتوحة** التى تعمل من خلال الإذاعة والتلفاز والمراسلة والموجهين غير المتفرغين .

(د) **كليات إعداد المعلمين** وهى تعد المعلمين مهنيا للتعليم الإبتدائى أو الثانوى . كما أن بعضها قد يعد العاملين فى مجال الخدمة الإجتماعية أيضا . ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات . ويمكن بعدها مواصلة الدراسة لمدة سنة رابعة يحصل الطالب بعدها على الليسانس أو البكالوريوس فى التربية من إحدى الجامعات أو من المجلس القومى للمنح الأكاديمية - (CNAA) .

(هـ) **كليات الفنون والموسيقى** وهى تعد طلابها للحصول على الدبلومات المختلفة وبعضها يكون على مستوى مماثل للدرجة الجامعية الأولى . وتحظى الكلية الملكية للفنون بمكانة مماثلة للجامعة .

نظام القبول :

إن أحد المبادئ الرئيسية للتعليم الجامعى الذى وضحها تقرير روبنز عام ١٩٦٣ هو النص على ضرورة توفير مكان فى التعليم العالى لكل من لديه القدرة والرغبة للإستفادة منه . هذا المبدأ مازال أحد المبادئ الرئيسية للحكومة الحالية من المحافظين بل ولحزب العمال أيضا .

وينظم القبول فى الجامعات البريطانية على أساس شهادة إتمام الدراسة الثانوية المستوى المتقدم (A .. Level) ويتوقف القبول على درجات الطالب وعدد الأماكن

المتاحة فى الجامعة ، وحتى أوائل الستينيات من القرن الماضى كان الطالب يتقدم مباشرة للجامعة التى يريدها ولكن منذ ذلك التاريخ أقيم مكتب للتنسيق على غرار مكتب التنسيق فى جامعات مصر . وهذا المكتب وهو يسمى Central Clearing House يعمل من خلال المجلس المركزى للقبول بالجامعات (UCCA) وهو يتولى التنسيق فى القبول بالجامعات وفق خمس رغبات للطالب يدونها فى طلب الإلتحاق . وبعض الجامعات تشترط عقد إختبارات شخصية لطلابها على أساسها يتوقف قبولهم بها .

نظام الدراسة الجامعية :

الدراسة الجامعية البريطانية ليست مجانا بل بمصروفات . وهناك نظام المنح للمتفوقين من الطلاب كما توجد مساعدات مالية للطلاب حسب ظروفهم الإجتماعية.

ويسير تنظيم الجامعات البريطانية على أساس الأقسام العلمية الموحدة . وقد تضم الأقسام المتشابهة فى كلية واحدة . ويحظى القسم باستقلال علمى وإدارى ومالى ويدار بمعرفة رئيس له يتمتع بسلطات مالية وإدارية واسعة .

والدراسة بالجامعات البريطانية لمدة ثلاث سنوات . وتسير على نظام السنة الدراسية الكاملة . وهناك تطور فى نظم الجامعات البريطانية وتحول النظام التقليدى الذى يقوم على التخصص فى الدرجات الجامعية من السنة الأولى وحل بدله منهج واسع عريض يقوم على تكوين قاعدة ثقافية عريضة متكاملة عند الطالب الجامعى أولا . فعلى سبيل المثال تسير بعض الجامعات على جعل السنة الأولى من الدراسة الجامعية دراسة عامة لكل الطلاب يدرسون فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية . وخلال السنوات الثلاث الباقية على الطالب أن يدرس مادتين أساسيتين لمدة ثلاث سنوات ومادتين كل سنة . وخلال السنوات الثلاث أو الأربع يراعى أن يكون الطالب قد درس مقررات فى العلوم الطبيعية وغيرها . وهناك نظام آخر يشترك مع هذا النظام فى الدراسة العامة وفى السنة الأولى يتخصص بعض الطلاب فى الفروع المختلفة . وهناك نظام الدراسة الذى يؤدى إلى درجة الشرف الجامعية Honours Degree وهو نظام أكثر تعمقا من الدراسة التى تؤدى إلى الدرجة الجامعية العادية .

وبالنسبة للإمتحانات توجد إمتحانات تجريها الأقسام بمعرفة أعضاء هيئة التدريس . كما توجد إمتحانات تجريها الجامعة يشرف عليها مجلس عام للإمتحانات يشكل من الممتحنين من أعضاء هيئة التدريس وأعضاء من الخارج .

وتمتد السنة الدراسية من سبتمبر إلى يونية . وهى مقسمة إلى ثلاثة فصول دراسية : فصل الشتاء - فصل الربيع - فصل الصيف . كل فصل مدته عشرة أسابيع . ومدة الدراسة بالجامعة ثلاث سنوات على أساس التفرغ الكامل ، وهناك إتجاه متزايد لإضافة سنة رابعة للحصول على التجربة العملية فى الصناعة والتجارة وهى تكون جزءا من الدراسة . وفى بعض التخصصات المهنية كالطب وطب الأسنان والعمارة يتطلب من الطالب دراسة أكثر من ثلاث سنوات .

إذا اجتاز الطالب الإمتحانات بنجاح يمنح فى نهاية المدة درجة الليسانس أو البكالوريوس Bachelor's degrss . أما طالب الطب فيدرس برنامجا يحصل بموجبه على درجتين جامعيتين إحداهما فى الجراحة والثانية فى الطب . وهما يمثلان الحد الأدنى للطبيب .

ومعظم الطلاب فى الجامعات البريطانية يدرسون للدرجة الجامعية الممتازة أو من مرتبة الشرف Honours degree . وهى تتطلب دراسة وإمتحانات صعبة مع إعداد تقرير أو بحث عن مشروع دراسى .

إدارة الجامعات وتمويلها :

يحكم الجامعات البريطانية ميثاق يسمى ميثاق الجامعة University Charter . وهو يحدد بصورة عامة الإطار العريض لدستور الجامعة ووظائفها . وفى ظل هذا الإطار تتمتع الجامعة بالإستقلال الذاتى والحرية فى إتخاذ القرارات التى تتعلق بالنواحى الأكاديمية والتدريسية بها والحق فى منح الدرجات العلمية .

وتتكون الإدارة العليا للجامعة فى بريطانيا من مجلس الجامعة Untversity Coun-cil وهو يتكون من أكاديميين وأناس عاديين . أما إدارة الحياة اليومية للجامعة فهى من اختصاص مجلس تنفيذى Senate يرأسه عادة رئيس الجامعة Vice Chancellor وهو عادة من الأكاديميين المرموقين .

أما الأمور المباشرة المتعلقة بالكليات فهى تناقش بمعرفة هذه الكليات . وترفع نتيجة دراستها إلى المجلس التنفيذى . ويرأس الكلية عميد كما هو الحال فى بقية الجامعات . وتتكون الكلية من أقسام علمية . وهى تقوم بإدارة أمورها وشئونها الخاصة بالتدريس والبحث .

وتدار الجامعات البريطانية - باستثناء أوكسفورد وكمبريدج لتقاليدهما الخاصة - بواسطة لجان أكاديمية أو غير أكاديمية متفرعة عن مجلس الجامعة . وكان الأساتذة يحظون بنفوذ كبير فى هذه اللجان وفى مجلس الجامعة . ولكن هذا النفوذ قد أنقص لدرجة كبيرة نتيجة زيادة نسبة الأعضاء من خارج هيئة التدريس التى تصل إلى الثلث بالإضافة إلى ممثلين إثنين أو أكثر فى مجلس الجامعة واللجان المتفرعة عنه .

والواقع أن اشتراك الطلاب فى الإدارة فى الجامعات البريطانية بدأ منذ سنة ١٩٦٨ كرد فعل للثورة الطلابية التى عمت أوروبا وبخاصة فى فرنسا حيث كان الإضراب العام وفى إيطاليا حيث احتل الطلاب الحرم الجامعى وأضربوا عدة شهور وفى أسبانيا حيث المظاهرات أيضاً . ولكن إشتراك الطلاب فى الجامعات البريطانية هو بأعداد محدودة . وتنظمه قواعد معروفة . فبعض الأمور لا يؤخذ رأى الطلبة فيها مثل الإمتحانات . ويشتركون فى الأمور الأخرى التى تهم شؤونهم .

ويتضمن ميثاق الجامعة ضمانات ضد التعصب والتمييز بالجامعات على أساس الدين أو العنصر أو السلالة أو الآراء السياسية . كما يتضمن الميثاق ضمانات ضد إساءة استخدام الحرية الأكاديمية عندما يستخدم عضو هيئة التدريس قاعات الدراسة للدعاية السياسية أو يثير الاضطرابات بين الطلبة أو يعرقل نظام الجامعة . عندها يمكن طرده من منصبه بناء على نص الميثاق . ومن ناحية أخرى يحمى الميثاق الأعضاء الذين يشعرون بأن حريتهم الأكاديمية قد أضيرت . وعلى العضو فى هذه الحالة أن يتبع الأسلوب المشروع لسماع شكواه .

ويشرف على تطبيق ميثاق الجامعة مسئول يسمى بالزائر Visitor . مهمته البت فى تطبيق وتفسير ميثاق الجامعة وقوانينها الأخرى . وإذا حدث خلاف قانونى بين الجامعة وأحد أعضائها فإن الزائر هو الذى يقوم بالفصل فى هذا الخلاف . وسلطته نهائية فى ذلك .

وإذا كان الإخلال بالحرية الأكاديمية من جانب الطلبة بإثارتهم الشغب فإن ذلك يعتبر إخلالا بالنظام . وعندها يتخذ ضدهم الإجراء المناسب . وقد يقاطع الطلاب المحاضرة أو أحد أعضاء هيئة التدريس ولا يحضرون محاضراته أو لا يقدمون ما

يطلب منهم من أعمال دراسية . ويعتبرون بذلك مخالفين للنظام الأكاديمى . ويمكن منعهم من مواصلة دراسة المقرر . وإذا كان الطالب حاصلا على منحة دراسية فإن إدارة المنح يمكنها إيقاف المنحة أو حرمانه منها .

قانون الإصلاح التعليمى ١٩٨٨ :

يعتبر صدور قانون الإصلاح التعليمى فى بريطانيا فى ٢٩ يولية ١٩٨٨ نقطة تحول هائلة في تاريخ التعليم البريطانى . فقد أعطى هذا القانون سلطة واسعة لم يسبق لها مثيل لوزير التربية والعلوم . وتشمل هذه السلطات التعليم العام والعالى على السواء .

وكانت أهم الإتجاهات الجديدة التى استحدثها القانون بالنسبة للجامعات وضع بعض الضوابط على الحرية الأكاديمية ووضع شروط جديدة لتعيين أعضاء هيئة التدريس ووضع بعض الضوابط لتنظيم منح الدرجات العلمية واستحداث نظام جديد لتمويل الجامعات .

بالنسبة لضوابط الحرية الأكاديمية ينص القانون على أن لهيئة التدريس حريتها الأكاديمية فى إطار القانون . لكن عضو هيئة التدريس إذا عبر عن أفكار وآراء غير مألوفة أو أثار جدالا غير شعبى أو قام بدعايه سياسية فإنه يعرض نفسه للعقاب أو الحرمان من الوظيفة أو أية ميزات يحصل عليها .

أما بالنسبة للشروط الجديدة لتعيين أعضاء هيئة التدريس فقد ألغى القانون نظام التعيين الثابت أو الدائم واستحدث نظاما جديدا يمكن بموجبه الإستغناء عن خدمات عضو هيئة التدريس أو إنهاء عمله أو طرده بسبب قوى . ويمكن استخدام أساليب تأديبية ضد عضو هيئة التدريس ومحاكمته والنظر فى أية شكوى ضده . وقد أنشأ القانون لهذا الغرض ما يسمى بمراقبى الجامعة University Commissioners . وهم من رجال الجامعة ولهم سلطة تعديل لوائح الجامعة وتعيين أعضاء هيئة التدريس وطردهم أو فصلهم ومحاكمتهم وتأديبهم ووضع الشروط والإجراءات الخاصة بهم . أما مجلس إدارة الجامعة Board of Governors فهو مجلس إدارى تنفيذى يقوم بإدارة أمور الجامعة وتصريف شئونها وتسييرها . ولهذا المجلس مسئوليات فيما يتعلق بتمويل الجامعة والتصرف فى ميزانيتها .

وقد حرر قانون الإصلاح التعليمى ١٩٨٨ كليات التعليم العالى والمعاهد البوليتكنيكية من سيطرة السلطات المحلية وجعلها تدار بواسطة مجالس إدارة خاصة بها Board of Governors . وجعل تمويلها مركزيا من الحكومة بعد أن كانت تمولها السلطات التعليمية المحلية . وبالنسبة لضوابط منح الدرجات العلمية فقد حدد القانون بعض الضوابط التى تنظم منح الدرجات العلمية لاسيما ضد منح ما يسمى بالدرجات العلمية الزائفة Bogus degrees .

وبالنسبة لتمويل الجامعات فقد ألغى القانون اللجنة التى كانت تختص بذلك والتى كانت تعرف باسم لجنة المنح الجامعية University Grants Committee (UGC) وحل محلها مجلس جديد يعرف بمجلس تمويل الجامعة أو التمويل الجامعى University Funding Council (UFC) ويتكون هذا المجلس من ١٥ عضوا يعينهم وزير التعليم منهم تسعة أعضاء من التعليم العالى . وهذا المجلس مسئول عن التصرف فى الأموال التى يخصصها له وزير التربية والعلوم لتمويل الأنشطة الجامعية المختلفة بما فيها التدريس والبحث العلمى والأنشطة الأخرى التى يراها المجلس مناسبة .كما أنه يقدم المنح الدراسية حسب الشروط التى يراها مناسبة لمجلس إدارة الجامعة . كما أن مجلس التمويل الجامعى يقوم بتقديم النصح والمشورة لوزير التربية والعلوم فيما يتعلق بالتمويل والأنشطة التى يجب تمويلها . ومجلس إدارة الجامعة مطالب بتقديم المعلومات التى يتطلبها مجلس تمويل الجامعات أو التمويل الجامعى .

وأنشأ القانون مجلسا خاصا لتمويل الكليات والمعاهد البوليتكنيكية يعرف باسم Polytechnics and Colleges Funding Council (PCFC) أى مجلس تمويل المعاهد البوليتكنيكية والكليات .

ولهذين المجلسين لتمويل الجامعات والمعاهد البوليتكنيكية والكليات دور هام فى تحديد المنح الدراسية التى تقدم للجامعات والكليات والمعاهد . وهكذا أصبح تمويل التعليم الجامعى مركزيا لدرجة كبيرة ولوزير التربية والعلوم اليد الطولى فى ذلك.

وهناك مشروع قانون عرض عام ١٩٩٢ على البرلمان البريطانى بموجبه سيلغى مجلسا تمويل الجامعات وتمويل المعاهد والكليات . وسيحل محلهما مجلس موحد يعرف بمجلس تمويل التعليم العالى (HEFC) كما سيأتى بالتفصيل فى السطور التالية عن التمويل .

تمويل الجامعات البريطانية :

يقوم بتمويل الجامعات البريطانية مجلس جديد أنشئ بموجب قانون ١٩٨٨ حل محل اللجنة الجامعية للمنح University Grants Committee . هذا المجلس يسمى مجلس تمويل الجامعة University Funding Council (UFC) ويتولى هذا المجلس تخصيص مبلغ من المال لكل جامعة للإنفاق منه على النفقات الرأسمالية والتدريس والبحث . كما أنه يتابع أعمال الجامعة فى التدريس والبحث . وهناك مشروع قانون عرض على البرلمان عام ١٩٩٢ بموجبه يلغى هذا المجلس والمجلس الآخر الخاص بتمويل الكليات والمعاهد البوليتكنيكية وتوحيدها فى مجلس واحد يعرف بمجلس تمويل التعليم العالى كما أشرنا .

وهناك مشروع قانون جديد للتعليم الممتد والعالى بموجبه يلغى مجلسا تمويل التعليم الجامعى والتعليم البوليتكنيكى والكليات ويحل محلهما مجلس موحد جديد لتمويل التعليم العالى يعرف باسم مجلس تمويل التعليم العالى Higher Education Funding Council . وسيقوم هذا المجلس بالوظائف التى كانت مخولة للمجلسين السابقين بموجب قانون الإصلاح التعليمى ١٩٨٨ .

ويتكون هذا المجلس مما لا يقل عن ١٢ ولا يزيد عن ١٥ عضوا يعينون بمعرفة وزير التربية . ويعين أحدهم رئيسا للمجلس بمعرفة الوزير أيضا . ويراعى فى تعيين هؤلاء الأعضاء كما ينص مشروع القانون على أن يكونوا من بين رجالات التعليم العالى ذوى الخبرة وبعض رجالات الصناعة والتجارة والمال والمهن الأخرى الذين لهم خبرة وتجربة بالميدان .

وسيكون من وظائف هذا المجلس إلى جانب تمويل التعليم العالى تقويم نوعية وجودة التعليم العالى من خلال لجنة تنشأ خصيصا لهذا الغرض تسمى لجنة تقويم النوعية Quality Assessment Committee . تكون تابعة للمجلس . وتقدم هذه اللجنة النصيحة والمشورة للمجلس فيما يتعلق بالواجبات التى تقوم بها . وسيكون تقدير اللجنة لنوعية التعليم فى مؤسسات التعليم العالى أساسا لتحديد الأموال التى تعطى لهذه المؤسسات للقيام بوظائفها فى التدريس والبحث .

مصروفات الدراسة :

أعلن وزير التعليم كينث بيكر فى ٢٥ ابريل ١٩٨٩ أن الحكومة تخطط لرفع مصروفات الدراسة بالجامعات والمعاهد العليا للطلاب المتفرغين للدراسة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى من معدلها الحالى وهو ٦٠٧ جنيها إسترلينيا (١٩٨٩/١٩٩٠) إلى حوالى ١٦٠٠ جنيها إسترلينيا عام ١٩٩٠/١٩٩١ . وتهدف هذه الخطوة إلى إيجاد توازن بين المنح وبين المصروفات الدراسية فى الإنفاق على التعليم العالى . بمعنى أن الحكومة تريد مزيدا من التمويل العام . لأن الطلاب غير الحاصلين على منح دراسية الذين يقبلون للدراسه بالتعليم العالى تقوم السلطات التعليمية المحلية بدفع نفقات تعليمهم من أموالها الخاصة وهى أموال عامة . وهذا النظام يعرف بنظام الجوائز Awards arrangements . وترى الحكومة والسلطات العليا المسئولة عن التعليم فى بريطانيا أن هذه الخطوة تساعد الجامعات والمعاهد العليا على أن تكون أكثر إستقلالا من الناحية المادية لما تحصله من مصروفات من الطلاب . كما يساعدها على أن تعمل على جذب الطلاب وإشباع حاجاتهم وحاجات سوق العمل وزيادة فاعلية وكفاءة التدريس .

وهناك نظام جديد ابتداء من ١٩٩٠/١٩٩١ لمنح القروض للطلاب الذين يدرسون على أساس التفرغ للدرجة الجامعية الأولى على أن يقوم الطلاب بسداد هذه القروض بعد إنهاء دراستهم وإنخراطهم فى سوق العمل . ويقوم بتنظيم منح القروض وسدادها مجموعة من البنوك وجمعيات الإسكان . وقد ارتفعت المصروفات الجامعية إرتفاعا حادا . وأصبحت على (١٩٠٠/١٩٩١) على النحو التالى :

أولا - بالنسبة لطلاب الدرجة الجامعية الأولى :

- ١٩٧٥ جنيها إسترلينيا للطالب البريطانى الحاصل على منحة .
- ٦٧٥ جنيها إسترلينيا للطالب البريطانى غير الحاصل على منحة والطالب من إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة .
- ٤٥٦٠ جنيها إسترلينيا فى تخصص الآداب للطالب الأجنبى .
- ٦٠٥٠ جنيها إسترلينيا فى تخصص العلوم للطالب الأجنبى .

ثانياً - بالنسبة لطلاب الدراسات العليا :

- ١٩٨٥ جنيها إسترلينيا فى العام للطالب البريطانى المتفرغ للدراسة .
- ٤٥٦٠ جنيها إسترلينيا فى العام فى تخصص الآداب للطالب الأجنبى المتفرغ .
- ٦٠٥٠ جنيها إسترلينيا فى العام فى تخصص العلوم للطالب الأجنبى المتفرغ.

ويلاحظ أن مصروفات الدراسة بالنسبة للطالب الأجنبى متماثلة فى الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا . أما الطلاب الذين يدرسون بعض الوقت دون تفرغ للدراسة فالمصروفات الدراسية بالنسبة لهم هى ٥٠٠ جنيها إسترلينيا في العام. وقد يكون هناك تغيير طرأ على هذه الأرقام حاليا .

خدمات الإقامة والترفيه :

تقدم الجامعات البريطانية خدمات الإقامة والترفيه لطلابها كما هو الحال فى كثير من جامعات الدول المختلفة . فهناك القاعات أو المدن الجامعية التى تتضمن الإقامة والأكل على أساس خدمة الطالب لنفسه . وتتوفر فى هذه القاعات أنواع من الترفيه الرياضى والثقافى والإجتماعى والترويحى . وكان يدفع الطالب حاليا ١٩٩١ حتى عام نظير إقامته فى القاعات أو المدن الجامعية بما فيها المأكل حوالى ١٥٠٠ جنيها إسترلينيا فى العام . وهذا المبلغ يزيد قليلا عن ثلثى المنحة التى تعطى للطالب لمواصلة دراسته بالجامعة والتى تصل إلى حوالى ٢١٠٠ جنيها إسترلينيا لا يدخل فيها قيمة المصروفات الدراسية . كما أن اتحادات الطلاب فى كل جامعة تقدم خدمات ترفيهية ورياضية وإجتماعية وثقافية متنوعة للطلاب . وهناك النوادى والجمعيات الكثيرة التى يجد فيها الطالب متسعا للنشاط الرياضى والإجتماعى .

وهناك تقليد معروف فى الجامعات البريطانية أن يكون ما بعد ظهر الأربعاء من كل أسبوع خلوا من الدراسة ليستطيع الطالب ممارسة نشاطة الرياضى والإجتماعى .

الخريجون والعمل :

أظهرت دراسة أجريت على العرض والطلب لخريجى الجامعات البريطانية أن ثلث الوظائف التى عين فيها الخريجون هى التى تحتاج إلى درجة جامعية . أما بقية ثلثى الوظائف فلا تحتاج إلى درجة جامعية . وأظهرت نتائج أخرى أن الوظائف التى عين فيها خريجو الجامعات يمكن أن يصلح لها خريجو الثانوية العامة المستوى المتقدم A- Level . ونصف الخريجين الجدد الذين دخلوا سوق العمل كان تعيينهم فى وظائفهم على أساس ثقافتهم العامة لا التخصصية . ويصدق ذلك على القطاع العام والخاص على السواء . وبالنسبة للمهن العليا وجد أن ٢٤٪ من المديرين فى إنجلترا حاصلون على درجات جامعية مقارنة بنسبة ٦٠٪ فى فرنسا وألمانيا و ٨٥٪ فى اليابان .

وتعتبر ظاهرة البطالة والتعطل عن العمل ظاهرة خطيرة فى المجتمع البريطانى وغيره من المجتمعات فى الشرق والغرب على السواء . إلا أن حدة المشكلة تزداد حاليا ١٩٩٢ فى بريطانيا . وينسحب ذلك على خريجى الجامعات . وتشير الإحصاءات على مدى السنوات الثلاث ١٩٩٠ - ١٩٩٢ أن نسبة خريجى الجامعة العاطلين الذين يتلقون إعانة إجتماعية من الدولة قد ازداد من ٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٠٪ عام ١٩٩٢ . وقد يضطر بعض الخريجين للعمل فى وظائف صغيرة مثل فرز وتصنيف الخطابات فى مراكز البريد أو ما شابه ذلك .

الجامعة المفتوحة :

يعتبر إنشاء الجامعة المفتوحة سنة ١٩٧١ . من التطورات الهامة فى التعليم الجامعى فى بريطانيا وهى تضم الآن ما يزيد عن خمسين ألف طالب . والبرامج التى تقدمها الجامعة للطلاب تتم من خلال الإرسال التليفزيونى والإذاعى على المستوى القومى بالإضافة إلى المواد التعليمية المعدة خصيصا . كما توجد شبكة منتشرة فى كل انحاء البلاد من المشرفين والموجهين يمثلون حلقة الاتصال بالطلاب ويقومون بتصحيح وتقييم الأعمال التحريرية لهم ، وعلى الطلاب أن يحضروا المقررات الدراسية التى تنظمها الجامعات فى مناطقهم خلال العطلات الصيفية، وتستمر دراستهم لهذه المقررات لمدة أسبوع أو أسبوعين تكون الدراسة فيها مركزة وتستمر من الصباح إلى المساء .

وتخدم الجامعة المفتوحة الأفراد العاملين الذين يرغبون فى مواصلة الدراسة الجامعية ولكن ظروف عملهم لا تمكنهم من التفرغ للدراسة الجامعية النظامية ، ومع هذا فهناك عدد قليل من الطلاب المتفرغين يدرسون بالجامعة المفتوحة .

وتنظم المقررات الدراسية فى الجامعة المفتوحة على أساس الوحدات الصغيرة التى تكون فيما بينها مستويات دراسية لمختلف الفرق .

الدرجات الجامعية :

تمنح الجامعات البريطانية درجات علمية مختلفة مماثلة لمعظم الجامعات العربية وهى :

- الدرجة الجامعية الأولى أو درجة الليسانس أو البكالوريوس وهى على نوعين : الدرجة الممتازة أو درجة الشرف أو التخصص ، والدراسة فيها أكثر تخصصا والدرجة العادية وتكون الدراسة بها غير تخصصية وقد تمنح هذه الدرجة لمن لم يوفق فى الدراسة فى الدرجة الممتازة أو التخصصية . وفى بعض جامعات اسكتلندا يطلق على الدرجة الأولى ماجستير وليس ليسانس أو بكالوريوس .

درجات الدراسات العليا :

توجد فى الجامعات البريطانية كغيرها من الجامعات دراسات عليا على أساس التفرغ الكامل أو بعض الوقت لدراسة الماجستير والدكتوراه ، وعندما يسجل الطالب للدراسة يعين له مشرف يتولى توجيهه فى الدراسة . ويقابله بانتظام .

وبالنسبة لدراسة الماجستير هناك أساليب مختلفة للدراسة . منها أسلوب إعداد رسالة علمية Thesis والدفاع عنها علنيا . وهو النظام الشائع فى الجامعات العربية . وإذا أجاز الممتحنون الرسالة يمنح الطالب درجة M.phil . وهناك أسلوب المقررات الدراسية . فإذا أتم الطالب دراسة هذه المقررات بنجاح يمنح درجة الماجستير M.A . وهناك أسلوب يجمع بين دراسة المقررات وإعداد رسالة صغيرة Dissertation - على غرار النظام الأمريكى - يمنح الطالب بعدها درجة الماجستير M.A .

ومدة الدراسة للماجستير على أساس التفرغ الكامل عام دراسى واحد عادة إذا كانت بدراسة مقررات . أما إذا كانت هناك رسالة فإنها تتطلب سنتين عادة . أما بالنسبة للطالب غير المتفرغ فتصل مدة الدراسة عادة بين ثلاث وخمس سنوات .

وفى جامعة أكسفورد وكمبريدج تمنح درجة الماجستير فى الآداب فقط تلقائيا لكل من حصل على درجة الليسانس بعد فترة معينة من الزمن . أما درجات الماجستير فى الميادين الأخرى فى هاتين الجامعتين فتخضع لنفس الشروط المتبعة للحصول على هذه الدرجة فى الجامعات الأخرى .

أما دراسة الدكتوراه فتكون على أساس إعداد رسالة متميزة يدافع الطالب عنها علنيا . وإذا أجازها الممتحنون يمنح الطالب درجة الدكتوراه ph. D. . ومدة الدراسة للدكتوراه للطالب المتفرغ تتطلب عادة ثلاث سنوات على الأقل وقد تمتد أكثر من ذلك . أما الطالب غير المتفرغ فيحتاج إلى خمس سنوات على الأقل وقد تزيد عن ذلك .

وقد شهد عام ١٩٨٢ جدالا ونقاشا فى التعليم العالى فى بريطانيا حول الجوانب المختلفة للدراسة لدرجة الدكتوراه فى العلوم الإجتماعية . وقد شكل مجلس البحوث الاقتصادية والإجتماعية البريطانى Economic and Social Researh Council (ESRC) لجنة لدراسة موضوع درجة الدكتوراه فى العلوم الإجتماعية برئاسة الدكتور جراهام ونيفليد G . Winfield سنة ١٩٨٥ وأعد تقريرا معروفا باسمه : «تقرير ونيفيلد» . (SRHE : pp.: 314-333)

وقد ثار جدل حول الهدف من دراسة الدكتواره هل هو التعليم والتوصل إلي معرفة أصيلة تضيف إلى رصيدنا من المعارف ؟ أم هو تدريب على أسلوب البحث العلمى وإجادة استخدامه واتقان مهاراته ؟ كما تناول الجدل أسلوب الدراسات العليا وعلاقة الطلاب بالمشرفين وطريقة اختيار الطلاب . وكانت هذه الدراسات وغيرها التى سبق أن أشرنا إليها فى مكان آخر من هذا الكتاب الأساس الذى استندت إليه توصية مديرى الجامعات البريطانية بإدخال مقررات دراسية ضمن نظام الدراسة لدرجة الدكتوراه على غرار النظام الأمريكى وغيره من النظم المماثلة .

ودرجة الدكتوراه في بريطانيا على نوعين :

أ - دكتوراه الفلسفة : (ph. D.) وهى تمنح فى مجالات تخصص كثيرة بعد دراسة مدتها سنتان أو ثلاث تكرس فى البحث تحت إشراف أستاذ وتنتهى بتقديم

رسالة علمية . وقد يصاحب ذلك أيضا إمتحان تحريرى . ويعادل دكتوراه الفلسفة فى مجال الطب دكتوراه الطب M.D. أو D.M. ودكتوراه الجراحة (Ch.M. أو M.Ch).

ب- دكتوراه الإمتياز فى مجال التخصص D.Litt فى مجال الآداب و D.Sc. فى مجال العلوم، وهذا النوع من الدكتوراه يمنح للأشخاص المبرزين الأعلام فى ميدان تخصصهم ولهم إنتاج علمى منشور متميز . وهى لا تحتاج إلى دراسة منتظمة كما فى دكتوراه الفلسفة . وإنما تمنح على أساس الإنتاج العلمى المنشور .

٣- الجامعات الفرنسية :

تعتبر فرنسا مركز التقاليد الجامعية لجامعات العصر الوسيط ، فقد كانت جامعة باريس منذ إنشائها فى هذا العصر تسمى بأم الجامعات . ولعبت دورا قياديا فى إرساء التقاليد الجامعية والدفاع عنها ولكن الجامعات الفرنسية وعلى رأسها جامعة باريس قد تعرضت فيما بعد لمحنة شديدة انتهت بغلقها جميعا خلال الثورة الفرنسية . ثم أعيد إنشاؤها سنة ١٨٩٦ عندما اتحدت الكليات المنفصلة التى أنشاها نابليون وكونت جامعة باريس . ومنذ إعادة فتح جامعة باريس ظلت مقيدة بالمركزية النابليونية الشديدة . وتحكمت هذه المركزية فى تشكيل التقاليد الجامعية الفرنسية سواء لجامعة باريس أو الجامعات الفرنسية الأخرى التى أنشئت فيما بعد . وظلت هذه الجامعات تعمل فى ظل قيود مشددة مفروضة عليها من جانب وزارة التربية التى كانت ومازالت تشرف على كل الجامعات فى البلاد . كما أن الجامعات تمول من الميزانية العامة للدولة ولا تشارك السلطات المحلية فى التمويل إلا نادرا .

وتوجد فى فرنسا حاليا حوالى ٢٥ جامعة حكومية تشرف عليها وزارة التربية القومية . وينسق بين هذه الجامعات مركز قومى للتعليم العالى يرأسه وزير التربية كما أنه يضم بعض الطلاب . ويدير الجامعة مجلس منتخب يقوم بدوره باختيار رئيس الجامعة لمدة خمس سنوات . وينظم التعليم الجامعى فى فرنسا حاليا حسب قانون التوجيه Orientation الذى صدر فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ كرد فعل لمظاهرات الطلبة كما سبق أن أشرنا . ويعرف هذا القانون أيضا بقانون إدجار فور نسبة إلى وزير التربية المعروف الذى كان وراء هذا القانون ، وقد حاول هذا القانون إصلاح الجامعات الفرنسية وتطويرها سواء من حيث البرامج أو المناهج أو نظم الإمتحانات أو توفير

الرعـاية والتوجيـه للطـلاب ، واشـتراكهم فى الإدارة الجامعيـة . ومـن الأمـور التى استحدثهـا القانـون تنظيـم الجامعـات الفرنسيـة لا علـى أسـاس الأقسـام أو الكليـات كـمـا كـان مـتـبـعـا من قـبل وإنمـا على أسـاس وحـدات التـعليـم والبحـوث Unites d'enseignement et de Rechercher - UER .

وتضم الوحـدة عـددا من الطلاب يتـراوح بين ٥٠٠ و ٢٥٠٠ طالب . وتضم مجموعة من التخصصات المتكاملة فيما بينها . ويدير كل وحدة مجلس منتخب يقوم بدوره بانتخاب رئيس له من بين أعضائه يشترط فيه أن يكون استاذا محاضرا Maitre de Conference وقد يكون مدرسا Maitre Assistant . ولكن على الرغم من الجهـود التى تبذل لتطوير البحوث فى الجامعـات الفرنسية فمازالت دون المستوى المطلوب سواد من حيث التمويل أو من حيث النوعية . فما ينفق على البحوث الجامعية فى فرنسا متواضع إذا قورنت بالجامعات البريطانية والأمريكية .

كما أن البحوث فى الجامعات الفرنسية كانت قبل إنشاء لجنة التعليم والإقتصاد عام ١٩٨٥ تقوم بها الجامعة ولا ترتبط بالمشاريع الصناعية والزراعية فى المجتمع على عكس الحال فى الجامعات البريطانية والأمريكية . وقد بدأت مؤخرا بعض الجامعات الفرنسية فى هذا الإتجاه مثل باريس وتولوز وستراسبورج وجرينوبل . ويرجع ذلك إلى خوف الجامعات الفرنسية من وقوعها تحت نفوذ أصحاب هذه الصناعات . كما أن الجامعات الفرنسية ترفض أن تتعاون فى البحوث التطبيقية وتهتم أكثر بالبحوث الأساسية . ويجب الإشارة إلى أن المركز القومى للبحوث العلمية يقوم بنشاط كبير فى مجال البحوث فى الميادين العلمية المختلفة . ويستعين المركز فى نشاطه بأساتذة الجامعة . هذا إلى جانب مراكز البحوث المتخصصة الأخرى المستقلة عن الجامعة، مثل وكالة الطاقة الذرية والمركز القومى لدراسات الفضاء والمعاهد القومية لبحوث الطب والزراعة والطيران .

ويعتمد التعليم الجامعى الفرنسى عادة على المعرفة النظرية والمقدرة اللفظية وجمال التعبير . وهو قليل الإهتمام بالفكرة أو المضمون أو إتصال الأفكار بقيمة عملية أو وظيفية . ولذا ساد أسلوب المحاضرة . وكان الخريجون لا يجدون مكانا لهم

فى المجتمع إلا فى مجالات التدريس حيث يمكنهم أن يبيعوا التعليم النظرى المجرد الذى تعلموه . وكان شبح التعطل والبطالة سببا وراء ثورة الطلاب فى مايو سنة ١٩٦٨ .

وهناك نقطة أخرى تتعلق بعجز الجامعات الفرنسية عن ملاحقة النمو الكمى فى حجمها . فمبانى جامعة السوربون التى أنشئت سنة ١٩٠٠ لتتسع لخمسة عشر ألف طالب كان عليها أن تستوعب ثلاثة أمثال هذا العدد سنة ١٩٦٧ . وكان من الضرورى أن يصبح الحصول على مكان فى قاعة المحاضرات مشكلة لكل طالب . ولذا يعتمد الطلاب على الإستماع في الخارج من مكبرات الصوت وشراء المذكرات ودراستها . ومن الطبيعى ألا يجد الطلاب أى فرصه للمناقشة والحوار . كما كان الطلاب يتركون بدون إشراف ويتولون بأنفسهم دراسة المقررات الأساسية لسنتين أو ثلاث يمتحنون فى نهايتها .

وكان من الإتجاهات التى استخدمها قانون الجامعات الجديد إدخال نظام الحلقات الدراسية وجماعات المناقشة كما أوجد نظام الإمتحانات الدورية .

نظام القبول :

تعتبر شهادة البكالوريا أساس القبول فى الجامعات الفرنسية . وكل حاصل على هذه الشهادة يمكنه أن يدخل الجامعة . ومن المعروف أن الطالب الفرنسى ينهى دراسته الثانوية إذا اجتاز إمتحان البكالوريا . ومن يرسب فى هذا الإمتحان يمنح شهادة إكمال الدراسة الثانوية . ومن الطبيعى ألا تحظى هذه الشهادة الأخيرة بالإحترام نظرا لأنها تمنح للراسبين فى إمتحان البكالوريا ومن ثم لا تؤهل للدراسة الجامعية .

وهناك فرق فى شروط الإلتحاق بالجامعة وغيرها من المعاهد العاليه مثل المدرسة البوليتكنيكية ومعهد المعلمين العالى حيث يكون الإلتحاق بناء على إمتحان مسابقة يتقدم إليه الطالب بعد دراسة مركز لمدة سنتين فى الفصول التمهيدية . وهى فصول فى مدرسة الليسيه . بعد دراسة بالكالوريا يسمح بالإلتحاق بها لمن أثبت قدرة تحصيلية كبيرة .

أما الجامعة فيكون القبول بها على أساس شهادة البكالوريا كما أشرنا إلا أن فرع الدراسة فى البكالوريا يحدد نوع الدراسة التى يلتحق بها بالجامعة . فالبكالوريا أ ، ب وهى الدراسات الإنسانية والأدبية لا تؤهل للالتحاق بالدراسات العلمية بالطبع إلا باستثناء من مدير الجامعة .

وقبل صدور قانون سنة ١٩٦٨ كان يتم اختيار الطلاب فى نهاية الدراسة الجامعية وليس قبلها . ويضطر كثير من الطلاب أن يتركوا الدراسة بعد قضاء سنوات فى مدرجات الجامعة بدون الحصول على الشهادات التى كانوا يدرسونها . ولا تمثل المصروفات أى عبء على الطالب لأنها مصروفات رمزية تصل إلى ما يعادل حوالى ثمانية جنيهات إسترلينية فى العام . وهذا يعنى أنه لم يوجد نظام لاختيار الطلاب للالتحاق بالجامعة وإنما كان يترك الباب مفتوحا لكل راغب . وعليه أن يثبت كفاءته فى آخر الدراسة . وهو وضع عالجه القانون الجديد كما أشرنا .

والدراسات التى عملت على تتبع الملتحقين بالتعليم الجامعى أشارت إلى أن ما يقرب من ربع الطلاب هم الذين كانوا يواصلون دراستهم حتى الإمتحان النهائى . وهذا يعنى ضياع كبير فى الجهد والوقت والمال . كما يعنى من ناحية أخرى إفتقار النظام الجامعى الفرنسى إلى توجيه الطلاب منذ البداية فى دراستهم . ويعنى من ناحية ثالثة دخول كثير من الطلاب غير الجادين فى التعليم الجامعى ويصبحون عبئا عليه ويزيدون من مشاكله ويعمقون من أزمته وتصبح عناصر للهدم أكثر من كونها عناصر للبناء .

والواقع أن أعدادا كبيرة من الطلاب تلتحق بالجامعة للإستفادة من المزايا الممنوحة للطلاب وفى نفس الوقت يعملون بأجر فى الجهات المختلفة ولا يتفرغون لدراستهم . وهى كلها جوانب من القصور يتوقع أن تخف حدتها فى ظل النظام الجديد .

أنواع التعليم الجامعى والعالى :

إن أية محاولة لوضع عراقيل جديدة أمام الطلاب للإلتحاق بالتعليم الجامعى والعالى تقابل بمقاومة شديدة لاسيما من الطلاب مثلما حدث سنة ١٩٦٨ عندما قام هؤلاء الطلاب بالمظاهرات الضخمة . ويشترط للإلتحاق بالجامعة الحصول على شهادة البكالوريا كما أشرنا . ويتم الإلتحاق بعد عملية إختيار مستمرة . والتعليم العالى فى فرنسا على نوعين : الجامعات والمدارس الكبرى Grand Ecoles .

(أ) الجامعات :

إن الجامعات الفرنسية كالجامعات المصرية والعربية حكومية وتمولها الدولة . وتقوم الدراسة بهذه الجامعات على أساس نظام المراحل أو الحلقات Cycles باستثناء بعض التخصصات كالطب والصيدلة إذ تتم الدراسة فيها على أساس الأعوام الدراسية لا الحلقات . وهناك ثلاث مراحل أو حلقات للتعليم الجامعى :

الحلقة أو المرحلة الأولى :

وهى المرحلة التى يبدأ فيها الطالب إلتحاقه بالجامعة بعد حصوله على البكالوريا وهى شهادة إتمام دراسته الثانوية بالليسيه . وبعد إلتحاقه بالجامعة يستطيع الطالب أن يحصل على دبلوم الدراسة الجامعية العامة Diplome d'etudes Universi-taires Generales (DEUG) بعد عامين من الدراسة . ويمثل هذا الدبلوم نهاية المرحلة الأولى من الدراسة الجامعية . وتتكون الدراسة فى هذه المرحلة من نظام الوحدات Units كل وحدة تمثل عددا من المقررات الدراسية والتعيينات والأعمال العملية خلال العام الدراسى . ويتم تقويم الطالب فى كل وحدة بمعرفة الأستاذ بصفة مستمره بالإضافة إلى إمتحان نهائى . ويتم تحديد المضمون أو المحتوى الأكاديمى لكل وحدة بمعرفة أعضاء هيئة التدريس فى وحدة التعليم والبحث (U.E.R) المتصلة بالتخصص الأكاديمى للطالب وبعد موافقة مجلس الجامعة . ويتطلب إنشاء وحدات جديدة موافقة وزارة التعليم الوطنية التى تنظم تمويل استحداث وظائف تدريسية جديدة .

ويتطلب دبلوم المرحلة الأولى للدراسة الجامعية دراسة إثنتى عشرة وحدة بعضها إجبارى وبعضها إختيارى . وتحتاج دراستها إلى عامين عادة . ويكتفى عدد كبير من الطلاب بالدراسة إلى هذا الحد . ويرجع ذلك إلى إحساسهم بضخامة العبء الدراسى المطلوب أو صعوبة إعانة أنفسهم ماديا مما يضطر كثير منهم إلى العمل وعدم مواصلة الدراسة . ومع أنه توجد بعض المنح الدراسية التى تساعد الطلاب على مواصلة الدراسة إلا أنها قليلة ومحدودة وتعطى لآباء الطلاب ذوى الدخل المحدود .

الحلقة أو المرحلة الثانية :

يلتحق بها الطلاب الذين أنهوا الدراسة بالمرحلة الأولى . والدراسة بهذه المرحلة موجهة للإعداد العلمى والمهنى للحياة العملية على مستوى متقدم فى مجالات العلوم والإنسانيات والقانون والاقتصاد . ومدة الدراسة سنتان منفصلتان كل سنة مستقلة عن الأخرى . السنة الأولى تؤدى إلى الحصول على درجة الليسانس Licence . والسنة الثانية تؤدى إلى الماجستير Maitrise . ويستثنى من هذه المدة تخصصات معينة مثل الطب والصيدلة .

وهناك مقررات متعددة التخصصات تجمع الحلقتين أو المرحلتين الأولى والثانية معا وتؤدى إلى الحصول على مؤهلات فى الإقتصاد والإدارة واللغات الحديثة والرياضة التطبيقية والعلوم الإجتماعية . كما تؤدى إلي الحصول على الماجستير فى العلوم والتكنولوجيا والماجستير فى علوم الحاسب الآلى والعلوم الإدارية .

وتمثل هذه المرحلة المتطلب العادى لمدرسى التعليم الثانوى الذى يتحتم عليهم بعد الليسانس والماجستير أن يحصلوا على شهادة الإستعداد فى مهنة التعليم الثانوى (CAPES) أو شهادة الأجرجاسيون فى التعليم الثانوى . والإمتحانات لهاتين الشهادتين هى إمتحانات مسابقة يزداد فيها التنافس . والإستعداد لإمتحان الأجرجاسيون يتضمن دراسات على مستوى مماثل لمستوى المرحلة الثالثة .

الحلقة أو المرحلة الثالثة :

وهى تمثل الدراسات العليا . ولذلك يمكن للحاصلين على درجة الميتريز أو الماجستير أن يلتحقوا بها لمواصلة الدراسة لدكتوراه الحلقة الثالثة . وهى تتضمن درجة عالية من التخصص مع التدريب على أساليب البحث العلمى . وعلى هذا المستوى تمنح مؤهلات مهنية مثل دبلومات الدراسات العليا التخصصية DESS ودرجة الدكتوراه فى الهندسة ودكتوراه الحلقة الثالثة . والدراسة فى دكتوراه الهندسة ودكتوراه الحلقة الثالثة تتضمن دراسة لمدة ثلاث سنوات . السنة الأولى منها تنتهى بالحصول على دبلوم الدراسات المتعمقة . والسنتان التاليتان تكرسان للبحث العلمى الذى ينتهى بكتابة رسالة والدفاع عنها علنيا أمام لجنة المناقشة .

وهناك أيضا دكتوراه الجامعة وهى ليست شهادة حكومية باستثناء العلوم الإنسانية . وإنما تنظمها الجامعات نفسها . أما دكتوراه الدولة فتمنح للبحوث العلمية الأصلية ذات المستوى الرفيع . والدراسة بها تشمل القيام ببحث متصل تحت إشراف أستاذ . وقد تصل مدة الدراسة إلى ١٢ سنة فى الإنسانيات والعلوم الإجتماعية بينما تصل إلى حوالى خمس سنوات فى العلوم الطبيعية .

دراسة الطب والصيدلة :

سبق أن أشرنا إلى أن دراسة الطب والصيدلة تتم حسب السنوات الدراسية لا الحلقات . وفى السنة الأولى يشتد التنافس بين الطلاب . وهى تمثل مرحلة الإعداد للإمتحان الذى يتم على أساسه إختيار الطلاب للسنة الثانية . ويتطلب الحصول على بكالوريوس الطب سبع سنوات دراسية . أما التخصص فيحتاج إلى ثلاث سنوات أخرى . وخلال هذه السنوات يتم تدريب الطلاب فى مستشفيات الجامعة .

ومديرو المستشفيات الجامعية يتم تأهيلهم فى المدرسة الكبرى المعروفة باسم المدرسة الوطنية للصحة العامة Ecole Nationale de la Santé Publique أما الممرضات فيتم تأهيلهن فى مدرسة للتمريض تابعة لمراكز المستشفيات الجامعية . والإلتحاق بمدرسة المديرين ومدرسة التمرين يتم بناء على إمتحان مسابقة .

(ب) المدارس الكبرى :

هى مدارس أو معاهد ذات مركز مرموق . وهى توهل مختلف المهنيين كالمهندسين وغيرهم للعمل فى مجال الصناعة والتجارة . وأشهرها المدرسة البوليتكنيكية Ecole Polytechnique ومدارس النورمال العليا Ecoles Normales Superieures والمدرسة المركزية للفنون التطبيقية Ecole Centrale des Arts d'Administration ومدرسة الدراسات العليا التجارية Ecole des Huates Commerciales وتضم أيضا عدداً آخر من المدارس الهندسية المتنوعة مثل مدرسة المهندسين Ecole d'Ingenieur ومدرسة الأعمال أو التجارة العليا Ecole Superieur de Commerce .

وكل المدارس الكبرى تختار طلابها بناء على إمتحان مسابقة تشتد فيه المنافسة . وتوجد بالليسيه بصفة عامة فصول للإعداد للإلتحاق بالمدارس الكبرى . الدراسة بها

لمدة سنتين . وتتطلب دراسة ما بين ١٦ - ١٨ مقررا شاقا وساعات طويلة من الحضور وتمرينات تحريرية وشفوية وكثير من الواجبات المنزلية . ويدرس الطالب فى المدارس الكبرى لمدة ثلاث سنوات للحصول على الدبلوم الذى يؤهله للوظائف العليا .

إدارة الجامعات :

بالنسبة لإدارة الجامعات نجد أن فرنسا مقسمة إلى ٢٧ أكاديمية كل منها يمثل تقريبا منطقة إدارية حكومية . ولكل أكاديمية جامعة واحد على الأقل . وقد يكون بها أكثر من ذلك كما هو الحال فى منطقة باريس حيث يوجد ١٣ جامعة . ويرأس كل أكاديمية مدير Recteur مسئول عن إدارة التعليم بجميع مراحله حتى الجامعة . وهو أيضا يقوم بدور مدير الجامعة . ومدير الأكاديمية شخصية لها مكانتها الإجتماعية وله سلطات تعليمية واسعة داخل أكاديميته بما فى ذلك الرقابة المالية وتوزيع المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة . ويساعد المدير مجلس الجامعة وهو مجلس منتخب من أعضاء يمثلون مختلف الكليات . وهؤلاء بدورهم يمثلون المعلمين والطلاب وأعضاء هيئة التدريس ورجال الأعمال والسلطات المحلية .

هيئة التدريس :

تتكون هيئة التدريس بالجامعات الفرنسية من أربع فئات :

١- أستاذ Professeur وهو الحاصل على دكتوراه الدولة وله خبرة بالبحث العلمى .

٢- أستاذ مشارك Maitre de Conference .

٣- مساعدون Assistants .

٤- مدرسون Chargés de Cours وهم أحيانا من مدرسى الليسيه وحاصلون على الأجرجاسيون . ويقومون بإعطاء محاضرات إلى جانب أعمالهم بالليسيه .

البحث العلمى :

يتم البحث العلمى فى الجامعات الفرنسية بالتعاون مع قطاعات الصناعة بصورة متزايدة لاسيما منذ إنشاء لجنة التعليم والإقتصاد سنة ١٩٨٥ بمعرفة وزارة التعليم الوطنية . ومن مهمات هذه اللجنة تقوية العلاقة بين التعليم والإقتصاد وجعل التعليم

فى خدمة الاقتصاد بقطاعاته المختلفة . ومن مهماتها أيضا العمل على تحسين التعليم واقتراح أوجه الإرتفاع بمستواه . وقد قامت هذه اللجنة بعدة دراسات توصلت كلها إلى ضرورة الإرتفاع بمستوى التعليم فى المجتمع الفرنسى العمل على تهيئة ٨٠٪ من التلاميذ للوصول إلى مستوى شهادة بالكالوريا أو ما يعادلها بحلول عام ٢٠٠٠ .

المعلمون :

بالنسبة لمعلمى الحضانة والمرحلة الإبتدائية يتم إعدادهم فى مدارس النورمال حيث يقبل الطلاب الذين أنهوا المرحلة الأولى من الدراسة الجامعية (DEUG) . أما معلمو الثانوى فيتم إعدادهم فى الجامعات* .

(*) لتفصيل الكلام عن اعداد المعلمين فى فرنسا يرجع لكتاب لنفس المؤلف بعنوان : التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية . عالم الكتب . القاهرة ١٩٩٨ .

الإتجاهات المعاصرة للتعليم الجامعى
فى دول أوربا الشرقية

مقدمـــة :

شهد التعليم العالى فى دول أوربا الشرقية تطورات هامة بعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة مع محاولة هذه الدول كغيرها فى إعادة بنائها الإقتصادى والإجتماعى الذى هزته الحرب من جذوره هزة عنيفة . وقد ساعدت التحولات الإشتراكية التى سادت هذه البلاد بعد ثورة أكتوبر فى الإتحاد السوفييتى (سابقا) على الاهتمام بالتعليم العالى والجامعات من ناحية وتطوير معاهده القائمة من ناحية أخرى . وقد أولى لينين وهو مؤسس الدولة السوفيتية الاشتراكية اهتماما كبيرا بالجامعات واعتبرها مصابيح التقدم الذى يحرزه المجتمع . وفى السنوات الأولى من حكمه أنشئت عدة جامعات جديدة فى الإتحاد السوفييتى كما وجه عنايته إلى تطوير الجامعات التى كانت قائمة لاسيما فيما يتعلق بتطوير البحث العلمى فيها والعناية بالمستوى العلمى لخريجيها . وكان هناك إهتمام مماثل فى الدول الإشتراكية الأخرى وبدرجات متفاوته . وقد تأثر التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بالطبع فى دول وسط أوروبا بالظروف التاريخية التى مرت بها البلاد . فقد حكمت هذه البلاد بقوى خارجية وخضعت لنفوذ وحكم سلطات أجنبية لسنوات طويلة . ولم تحصل على استقلالها إلا فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين . وقد عملت هذه الظروف التاريخية على إعاقة التطور التعليمى الذى كان قد بدأ بالفعل من قبل فى التعليم العالى كما حال دون إنشاء هذا النوع من التعليم فى بعض البلاد الأخرى .

وتعتبر جامعة تشارلز التى أسست فى براغ سنة ١٣٤٨م من أقدم معاهد التعليم الجامعى فى وسط أوروبا . وكانت اللاتينية لغة التدريس بها حتى سنة ١٧٨٢م عندما حلت اللغة الألمانية محل اللاتينية فى التدريس . وفيما بعد سنة ١٨٨٢م قسمت الجامعة إلى قسمين : قسم تشيكوسلوفاكى وقسم ألمانى .

وفى بولندا ترجع بداية التعليم الجامعى إلى القرن الرابع عشر وعلى وجه التحديد سنة ١٣٦٤ عندما أنشأ كازيمير ملك بولندا فى ذلك الوقت جامعة فى كراكو التى

كانت عاصمة البلاد آنذاك . وعندما فقدت بولندا إستقلالها فى نهاية القرن الثامن عشر توقف تطور التعليم العالى بها لفترة طويلة .

ويرجع إنشاء أول معهد للتعليم العالى فى المجر إلى سنة ١٦٣٥ . أما التعليم الجامعى فى بلغاريا ورومانيا فهو حديث النشأة نسبيا وترجع نشأة أول جامعة فى هذه البلاد إلى القرن التاسع عشر . ويرجع السبب فى تأخر نشأة التعليم العالى فى هذه البلاد إلي الاحتلال التركى العثمانى الذى استمر لسنوات طويلة فى هذه البلاد .

وبعد الحرب العالمية الأولى ومع ظهور ألمانيا على المسرح العالمي كقوة مؤثرة تأثرت الجامعات فى كل هذه البلاد بنمط التدريب الذى ساد الجامعة الألمانية فى القرن التاسع عشر مع أن هذه الجامعات إحتفظت بنظامها التقليدى الذى يعود إلى القرون الوسطى من حيث تقسيمها إلى كليات وكراسى للتخصصات .

وكان التعليم النظرى هو الغالب فى التدريس بهذه الجامعات . وكان الأساتذة يتمتعون بامتيازات كبيرة كما كانت البحوث تمثل مكانا هاما فى هذه الجامعات . وكانت ضرورة التدريب العلمى ومطالبه مهملة بصورة أساسية . وهكذا كان الإهتمام الرئيسى فى هذه الجامعات منصبا بصورة رئيسية على التدريس والبحث النظرى أما تطبيقاته العملية فلم تكن تحظى باهتمام كبير . وكان يعترف بالحرية الأكاديمية فى البحث والتدريس بهذه الجامعات . ومع أن الدولة هى التى أنشأت هذه الجامعات وتولت الإنفاق عليها فإنها لم تكن تتدخل فى شؤونها وإنما كان يترك ذلك للمجلس الذى يدير الجامعة ويتمتع بالإستقلال الذاتي في إدارتها . كما كان الطلاب يتمتعون بحرية التعليم . فلم يكن عليهم مواصلة الدراسة بصورة مستمرة أو أداء الإمتحانات فى نهاية الفصل الدراسى أو السنة الدراسية . وإنما كان كل طالب فى ضوء معرفته بمسؤولياته يقوم بتحديد المحتوى الذى يدرسه والطريقة التى يدرسه بها . وكان هناك بالطبع حدود موضوعة فى التخصصات المختلفة بالنسبة للمدة التى يقضيها الطالب فى الدراسة . ومع هذا كان الطالب يقضى أحيانا مدة غير عادية فى دراسته الجامعية.

وقد تحكم التركيب الطبقى الإجتماعي فى هذه البلاد فى تشكيل النظام التعليمى ومنه نظام التعليم الجامعى بالطبع . فقد كانت هذه البلاد دولا متخلفة تحكمها طبقة

إقطاعية وتسيطر على مقدرات الأمور بها . وكان التعليم الجامعى إحتكارا للطبقة الحاكمة بهذه البلاد . وكان اختيار الطلاب يتم على أساس إجتماعى منذ مرحلة التعليم الثانوى التى تعد للإلتحاق للتعليم الجامعى . ولم يكن للطلاب من الأصول الإجتماعية الفقيرة نصيب يذكر فى هذا التعليم .

وبعد الحرب العالمية الثانية أحدثت الثورات الاشتراكية فى هذه البلاد تغيرات جوهرية فى التركيب السياسى والإقتصادى والإجتماعى والثقافى فى هذه البلاد . وترتب على تأميم مصادر الثروة والإنتاج واعتبارها ملكية عامة للمجتمع برمته أن تحول مركز القوة والسلطة من أيدى الطبقة الحاكمة السابقة إلى الطبقة الجديدة وهى طبقة العمال والفلاحين . وأصبحت الثقافة الإشتراكية أساس الديمقراطية فى هذه البلاد . وقد عملت التغيرات الثقافية الجديدة على التأثير بالطبع على التعليم الجامعى من حيث وظيفته ومحتواه والتركيب الإجتماعى للطلاب المستفيدين منه .

السمات الرئيسية للتعليم الجامعى :

هناك سمات رئيسية للتعليم الجامعى فى الدول الاشتراكية من أهمها :

١- التحول الجماهيرى :

وهو من أهم السمات الرئيسية للتعليم الجامعى فى الدول الإشتراكية . فقد تحول هذا النوع من التعليم من كونه إحتكارا وميزة ثقافية للطبقة الحاكمة والمتحكمة إلى كونه تعليما متاحا أماما جماهير القادرين على مواصلته بصرف النظر عن مكانتهم أو مركزهم الإجتماعى . وقد تطلب ذلك توفير تعليم إلزامى مجانى موحد ما بين سبع وعشر سنوات لقاعدة عريضة من الطلاب يمكن على أساسها تغذية التعليم الجامعى بما يحتاجه منهم ومن القادرين على مواصلة التعليم به .

٢- إعداد المتخصصين الإشتراكيين :

من المطالب الرئيسية الملقاة على عاتق التعليم الجامعى فى الدول الإشتراكية إعداد المتخصصين الإشتراكيين المدربين علميا والواعين بالتزاماتهم وبمسؤولياتهم الإجتماعية والذين يمكنهم إستخدام معارفهم ومعلوماتهم المتخصصة عن تفهم وقصد من أجل التقدم الإجتماعى والإقتصادى للبلاد . ولهذا الغرض كانت تعتبر الماركسية

الأساس العقائدى للبحث والتدريس والنشاط العلمى فى كل معاهد التعليم العالى على اختلاف أنواعها .

٣- النزعة العلمية التكنولوجية :

يرتبط نظام التعليم الجامعى بمطالب التنمية القومية للبلاد . فمعظم البلاد الإشتراكية كان يغلب عليها قبل الحرب العالمية الثانية الطابع الزراعى بصورة رئيسية . ومع اتجاهها نحو التصنيع وإرساء قاعدة تكنولوجية تقوم عليها كان لابد من الإهتمام بالتعليم التكنولوجى الجامعى ليواجه مطالب التصنيع . وهكذا كان يرتبط الإهتمام بالتعليم الجامعى التكنولوجى بالنزعة العلمية للفلسفة الماركسية اللينينية من ناحية وبمطالب التنمية الإقتصادية وحركة التصنيع من ناحية أخرى .

٤- التكامل بين التعليم الجامعى والحياة الاقتصادية والاجتماعية :

يؤمن المربون الإشتراكيون إيمانا كبيرا بقضية العلم للمجتمع . ويعنى هذا بالنسبة للتعليم الجامعى تكامل هذا النوع من التعليم - شأنه شأن أنواع التعليم الأخرى - مع الحياة الإقتصادية والإجتماعية برمتها . فهناك علاقات وثيقة تربط بين الدراسات التى تدرس فى الجامعات وما يتصل بها من البحوث العلمية وبين واقع الحياة الإقتصادية والإجتماعية ومتطلباتها . وقد أدخل العمل التطبيقى والأنشطة العملية كعنصر عضوى رئيسى فى المنهج . وهكذا تتلاشى الحواجز بين التقسيمات المعروفة للعلوم البحتة والتطبيقية والتدريب النظرى والعملى . كما أن التعليم الجامعي بحكم دوره فى الإعداد للمهن أصبح يحتم ضرورة الإهتمام بالتدريب والنشاط العلمى .

إدارة التعليم الجامعى :

تتمتع الدولة فى الدول الإشتراكية بسلطة ونفوذ كبير على تنظيم وتوجيه التعليم الجامعى . فالدولة هى التى تقوم بإنشاء معاهد التعليم الجامعى وتحدد أهدافه وبرامجه ومناهجه ومدة الدراسة به ونظم القبول والإلتحاق . وهى التى تعين المديرين ورجال الإدارة العليا وتحدد مرتبات هيئات التدريس والعاملين . وقد ظهر فى السنوات الأخيرة ضرورة تخفيف حدة المركزية فى إدارة التعليم الجامعى والعالى . واتجهت القوانين والتعليمات التى صدرت فى الدول الإشتراكية فى السنوات الأخيرة إلى تفويض معاهد التعليم الجامعي سلطة أكثر نسبيا فى الحركة والتصرف وبخاصة

فيما يتعلق بالنواحى الفنية مثل التجريب والبحث واستحداث أساليب تدريسية جديدة . كما أصبح للطلاب الحق فى الإشتراك فى إدارة المعاهد التى يدرسون بها . وتتركز مسؤولية الوزارات المسؤولة عن التعليم العالى فى المسائل المتعلقة بالتوجيهات العامة والسياسة العامة التى ينبغى أن تلتزم بها تلك المعاهد . كما أن هذه الوزارات تقوم بتنظيم البحوث التربوية من أجل تطوير العمل التربوى وأساليبه .

ففى المجر استهدفت القوانين المنظمة للجامعات التى صدرت سنة ١٩٦٩ زيادة السلطات والمسؤوليات الممنوحة للجامعات لاسيما فى المسائل الفنية . ويتشابه الوضع فى بولندا مع المجر . وتقوم وزارة التعليم العالى بالإشراف إشرافا مباشراً على معظم معاهد التعلمي الجامعى . وتقوم الوزارة المعنية بتحديد ورسم الخطط البعيدة والقريبة للتعليم العالى . وتتضمن هذه الخطط المجالات الرئيسية للأنشطة والمبادئ التنظيمية الرئيسية للعمل والإطار العام للبحوث والمناهج والقواعد المنظمة للدراسة . وتقوم وزارة الثقافة والفنون بالإشراف على كليات الفنون أو الآداب أما كليات العلوم الإجتماعية فتقع تحت الإشراف المباشر للجنة المركزية لحزب اتحاد العمال . وتقوم وزارة الصحة بالإشراف على الجامعات الطبية كما تقوم وزارة البحرية بالإشراف على الكليات البحرية .

ويكون إنشاء معاهد التعليم الجامعى أو إلغاؤها بقرار من مجلس الوزراء . ويكون الوزير المختص مسئولا عن إتخاذ الإجراءات المتعلقة بتنفيذ هذا القرار . ويساعد وزير التعليم العالى مجلس إستشارى يسمى مجلس التعليم العالى يتكون من ممثلين من أساتذة الجامعات عن الميادين المختلفة فى الجامعات والكليات والمعاهد.

وفيما يتعلق بالمسائل والقواعد المنظمة للأنشطة الداخلية فى الجامعات والكليات والمعاهد يقوم بها مدير الجامعة أو الرئيس المسؤول . وفى تشيكوسلوفاكيا يكون إنشاء وتنظيم معاهد التعليم الجامعى والعالى بقرار من الحكومة . وتقوم وزارة التربية بمسؤولية التوجيه المركزى لهذه المعاهد .

وتقوم المجالس العلمية للمعاهد المختلفة بتوجيه أمورها فيما يتعلق بالبحوث والتدريس والأنشطة المختلفة . وهناك المجلس القومى للتعليم العالى وهو يتكون من مديرى الجامعات وعمداء الكليات والخبراء . ويعتبر هذا المجلس هيئة إستشارية للوزير فيما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالمسائل المتعلقة بالتعليم العالى . وتضم إجتماعات المجلس ممثلين عن هيئة التدريس والطلاب .

وفى بلغاريا تقوم اللجنة القومية للتقدم العلمى والفنى والتعليم العالى بتوجيه التعليم العالى والتنسيق بين أنشطته . وتحظى أيضا الجامعات ومعاهد التعليم العالى بشئ من الإستقلال وبحرية أكثر نسبيا الآن فى إدارة أمورها الداخلية .

وفى رومانيا كانت كل معاهد التعليم الجامعى العالى خاضعة لوزارة التربية والتعليم لمدة طويلة . وتعدل هذا النظام فى الفترة الأخيرة بحيث أصبحت وزارة التربية مسؤولة عن تحقيق وحدة التعليم بالإشتراك مع الوزارات الأخرى المعنية . وهذا يعنى وجود نظام مزدوج من الإشراف على التعليم العالى . ففى حين تتولى الوزارات المعنية الإشراف على معاهد التعليم العالى الواقعة في اختصاصها نجد أن وزارة التربية بالإشتراك مع هذه الوزارات تقوم بإعداد المناهج والبرامج والكتب ووضع الأنظمة المختلفة المتعلقة بالتدريب أو البحث أو التسهيلات والإمكانيات . كما تقوم وزارة التربية أيضا باعتماد خطط البحوث التى تقوم بها الجامعات والكليات واعتماد طبع المذكرات والمحاضرات والكتب والمعينات التدريسية . كما أن وزارة التربية أيضا هى التى تنشئ الكراسى الجديدة وهى التى تحدد إختصاصاتها . ولمجلس الوزراء سلطة أيضا فى الإشراف على التعليم الجامعى والعالى فهو الذى يقرر ويحدد أنواع التدريب وفتراته فى مختلف التخصصات . وهو الذى يقرر إنشاء مقررات دراسية مسائية وبالمراسلة . وهو الذى يحدد أعداد الطلاب الذين يلحقون بالتعليم العالى . ومنذ عام ١٩٧٣ منحت الجامعات والكليات مزيدا من الحرية إذ أصبح مجلس الجامعة هو الذى يتولى الأمور التنظيمية للمعهد الذى يتبعه .

وفى ألمانيا الديمقراطية ينظم التعليم الجامعى بناء على التوجيهات التى توضع فى خطط الدولة فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالتدريس والبحث . ويشترك فى وضع هذه الخطط المسؤولون فى معاهد التعليم الجامعى وطلابه .

وفى الخمسينيات كانت المركزية الصارمة سمة مميزة لإدارة التعليم العالى فى الدول الإشتراكية . فقد كانت الوزارات المشرفة على التعليم العالى تتدخل فى أبسط الأشياء وأكثرها تفصيلا . وكان يتحمل المسؤولية الإدارية رجل واحد هو مدير الجامعة أو رئيسها . وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر الإتجاه نحو التخفيف من حدة المركزية بمنح معاهد التعليم الجامعى حرية أكثر فى الحركة والتصرف لاسيما فى النواحى الفنية والأمور الداخلية التنفيذية . كما أصبحت إدارة الجامعة تقوم على هيئة أو مجلس بدلا من تمركزها حول سلطة رجل واحد . وأصبح لهذه المجالس أو الهيئات سلطات أوسع فى اتخاذ القرار . كما ضمت فى تشكيلها أناسا منتخبين يمثلون هيئة التدريس والخدمات التعليمية والطلاب والعمال . بيد أن هذا الدور الذى تلعبه هذه المجالس يختلف من دولة لأخرى . ففى بعض الدول تحظى هذه المجالس والهيئات بسلطة كبيرة نسبيا فى مجال إتخاذ القرار . وفى بلاد أخرى يكون دورها إستشاريا بجانب سلطة رئيس الجامعة أو مديرها أو العمداء .

تنظيم التعليم الجامعى :

يشهد التعليم الجامعى فى الدول الإشتراكية كما فى غيرها من الدول فترة تحول هامة . وقد أشرنا إلى بعض التحولات التى حدثت فى إدارة هذا النوع من التعليم من حيث اتجاهها نحو التخفيف من المركزية الصارمة وعدم تمركزها حول شخصية واحدة وأن إدارتها من خلال مجالس أو هيئات تضم بينها ممثلين منتخبين عن الأطراف الذين يتأثرون باتخاذ القرار . وينسحب هذا التحول أيضا على تنظيم التعليم الجامعى . وبصورة عامة يمكن القول بأن الجامعات ظلت محتفظة ببنائها التقليدى حتى عهد قريب . فكانت تضم كليات . والكليات بدورها تضم كراسى الأستاذية . ولم تكن هناك علاقة علمية أو تعليمية فى الواقع بين الكراسى والكليات .

ومع أن هذا النظام مازال قائما فى بعض الدول الإشتراكية كالمجر وتشيكوسلوفاكيا إلا أن معظم الدول الإشتراكية عدلت هذا النظام وأصبحت الجامعة تضم أقساما ووحدات على أساس المتطلبات العلمية والبحوث التى تقوم بها .

وكل قسم من هذه الأقسام يقوم بأنشطة علمية متداخلة ومتصلة بمتطلبات الإقتصاد القومى والتقدم العلمى . وهكذا تعمل هذه الأقسام على توفير الظروف

الفعالة لتكامل الجهود فى التعليم والبحث فى التعليم الجامعى . كما تساعد على الإسراع بتقدم العلوم وإستخدام الإنجازات العلمية . ويرأس كل قسم عادة مدير أو رئيس يساعده نواب له ومجلس للقسم يقدم له المشورة والنصح فى مجال العلوم والبحوث والمسائل المتعلقة بها .

وهناك إتجاه متميز فى التعليم الجامعى والعالى فى الدول الإشتراكية يتمثل فى الحرص على أن يكون المتخصصون فى المجالات الصناعية والإنتاجية المختلفة على وعى بالمضامين الإجتماعية والإنسانية لما يقومون به من أنشطة . وكذلك على وعى بالنتائج الإجتماعية والإنسانية المترتبة عليها . وقد وضع هذا الاتجاه موضع التطبيق فى كل الدول الإشتراكية بتقديم تاريخ الحركة العمالية . وأحيانا يضاف إلى ذلك علم النفس وعلم الإجتماع والإدارة فى إعداد المهندسين . أما الإتجاه الآخر الذى يتمثل فى تعريف المتخصصين فى العلوم الإنسانية بالدراسة المنظمة للتطورات الحديثة فى العلوم الطبيعية والرياضيات فهو غير معترف به بصفة عامة إلا بالنسبة للتخصصات التى تتطلب ذلك كميدان الإقتصاد وما يتطلبه إعداد الإقتصاديين من مهارات حديثة فى الرياضيات والأساليب الإحصائية .

تدريس اللغات الأجنبية :

هناك أيضا اتجاه عام فى الجامعات فى كل الدول الاشتراكية نحو الإهتمام بتدريس اللغات الأجنبية . وعلى كل طالب بصفة عامة أن يمتحن فى لغتين خلال دراسته العالية .

المناهج الدراسية فى الجامعات :

خضعت مناهج الدراسة الجامعية فى الدول الإشتراكية لمراجعات كثيرة فى السنوات الأخيرة بهدف تطويرها . وقد جاء هذا التطوير نتيجة التحولات السياسية والإجتماعية التى حدثت فى هذه البلاد لاسيما بعد إنهيار الستار الحديدى وما ترتب على ذلك من بعض الإنفراج السياسى والإجتماعى فى الداخل والإنفتاح العالمى فى الخارج . وبالنسبة للمناهج الجامعية فقد تخلصت بعض الشئ من القيود التى كانت تفرض عليها الإلتزام بمنهج جامد غير مرن لا تستطيع منه فكاكا . وقد أعطى التطور الجديد إمكانية للجامعات والكليات فى أن تعد مناهجها وبرامجها وأن تدخل

التغييرات المناسبة عليها بصورة دورية وأن تعمل على جعل المناهج جديدة وحديثة باستمرار .

ويتصل بالمناهج الجامعية ما نلحظه فى جامعات الدول الإشتراكية من نزعة واضحة إلى الإبتعاد عن التخصص الضيق أو الدقيق . وبدأت الجامعات بالفعل تنظر إلى إعداد المهنيين والفنيين من منظور أوسع من هذا التخصص الضيق . وأصبح مجال التخصص الضيق فى الدراسات العليا فقط أى ما فوق الدرجة الأولى الجامعية.

وهكذا زادت أهمية المقررات الدراسية الرئيسية فى المناهج الجامعية . فطلاب الزراعة مثلا يدرسون الطبيعة والكيمياء وعلم الأحياء (النبات والحيوان) بصورة مركزة . وطلاب المهن التقنية يدرسون إلى جانب المقررات التقنية العامة موادا مثل الرياضيات والطبيعة والكيمياء والإلكترونات وغيرها بنسب تتفق مع مجال تخصصهم .

وهناك إهتمام بزيادة المقررات الإختيارية للطلاب . كما أن هناك إهتماما أيضا بربط الأصول النظرية بالتطبيقات العملية . ويرتبط ذلك أيضا بما نلحظة فى جامعات الدول الاشتراكية من الإهتمام بالمجموعات الطلابية الصغيرة وحلقات البحث والمناقشة والتطبيق العملى . ومن الممارسات الشائعة أن المحاضرات يجب ألا يتجاوز ما يخصص لها ٥٠٪ من ساعات المنهج الدراسى (وأحيانا ٤٠٪) .

وتستخدم الوسائل التعليمية والتكنولوجية التعليمية بصورة واسعة مثل الدوائر التليفزيونية المغلقة والآلات التعليمية والأفلام والشرائح والتسجيلات الصوتية والمعامل اللغوية وغيرها . وتثير مسألة الكتب الجامعية والمذكرات بعض المشكلات فى الدول الاشتراكية . ومن الممارسات الشائعة المعروفة أن فى كل بلد اشتراكى توجد دور خاصة للنشر تتولى طبع الكتب والمذكرات الجامعية وبيعها للطلاب بتكاليف زهيدة .

وتهتم الجامعات والكليات فى الدول الإشتراكية بتقييم الطالب دوريا وبصفة إستمرارية من خلال إشتراكه فى الأنشطة التعليمية المختلفة . وذلك حتى تضمن إستمرار عملية التعليم . ولا يعنى هذا عدم وجود إمتحانات فى آخر الفصل الدراسى أو آخر العام .

والمطلب الرئيسى الذى يشترط فى الطالب عندما يكمل دراسته العالية هو أن يقوم بعمل للحصول على الدبلوم . ولا تمنح الدرجة الجامعية إلا بعد أن يقوم بهذا العمل الذى ينظر إليه من جانب الدول الإشتراكية على أنه يبرز قدرة الطالب الإبتكارية . هذا العمل الدبلومى يمثل أعلى صور الأداء الدراسى لدى الطالب . والهدف الرئيسى لهذا العمل هو أن يبرز قدرة الطالب على الأداء الإبتكارى الضرورى النافع والمفيد إجتماعيا وإقتصاديا . كما يساعد على التقدم العلمى . وتكون الموضوعات المقدمة للطلاب لكتابة «رسائلهم» للعمل الدبلومى مرتبطة بخطة البحث أو البرنامج الخاص بالمعهد . وعلى هذا فإن عمل الطلاب على إعداد هذه الرسائل لعملهم الدبلومى يسهم فى خدمة الخطة أو البرامج .

الدراسات العليا والبحوث :

تقدم الجامعات الإشتراكية مقررات متنوعة للدراسات العليا . من هذه المقررات مقررات تجديدية تفرضها التغيرات السريعة فى المهارات المعرفية والعملية والعلمية للتطورات الإقتصادية . والهدف من هذه المقررات ليس الحصول على وظائف أعلى وإنما لإكساب طلابها أحدث الإنجازات العلمية والتكولوجية وتزويدهم بالمعلومات والمعارف الحديثة فى مجال تخصصهم . وفى كل الدول الإشتراكية يمكن لأى متخصص حاصل على درجة من أى معهد عال أن يلتحق بالمعاهد المماثلة الأعلى بعد قضاء فترة من العمل الميدانى . ويمكنه الحصول على مؤهل أعلى ولو من خلال الدراسة عن طريق المراسلة أو الدراسة المسائية أو الدراسات الصيفية . بيد أن الدراسات العليا فى الدول الإشتراكية لا تقتصر على إعطاء مقررات دراسية فى مجال تخصص معين وإنما تشمل مجالا أوسع يشمل المسائل المتعلقة بالتطور الإقتصادى والإجتماعى والسياسى والثقافى فى البلاد .

وهذا يعنى عدم الإقتصار على تعليم الفرد كمتخصص وإنما أيضا كفرد في مجتمع يتطلب من كل واحد أن يكون نشيطا إجتماعيا وأن يشارك فى حياته العامة.

وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية كان اهتمام الجامعات والمعاهد العالية بالبحوث قليلا . وكان معظم نشاطها إن لم يكن كله يتركز على العمل التربوى والتعليمى . وكان السبب فى ذلك راجعا إلى الأولويات من ناحية والنظرة

التى كانت سائدة عن البحوث من ناحية أخرى . ذلك أنه كانت هناك مطالب كبيرة على الجامعات والمعاهد العالية للتركيز على مجالات التعليم والتدريب . يضاف إلى ذلك أنه كان ينظر إلى البحوث على أنها مسؤولية أكاديميات العلوم ومراكز البحوث. بيد أن التقدم العلمى والتكنولوجى قد أثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه لا يمكن فصل تقدم التعليم الجامعى والعالى عن ازدهار نشاط البحوث فى هذه الجامعات والمعاهد . وهكذا بدأت الجامعات بصفة عامة والمعاهد العالية تهتم بالبحوث وتعتبرها جزءا هاما من نشاطها .

والبحوث التى تقوم بها الجامعات والكليات ذات طابع متنوع . وتركز الجامعات الكبرى على البحوث الأساسية الرئيسية . فى حين تهتم الجامعات الأصغر أو المتخصصة بالبحوث التطبيقية والمنهجية المتصلة بالعلوم الطبيعية والفنية (التقنية) . وفى كلا المجالين من البحوث يكون من المرغوب فيه أن تكون البحوث نابعة من واقع الميدان العملى ومساعدة على سد حاجة هذا الميدان . ومن أجل تحقيق هذا يتم تخطيط البحوث وتنظيمها بحيث تتكامل أنشطة البحوث فى الجامعات والمعاهد العالية مع التى تقوم بها أكاديميات العلوم ومراكز البحوث والهيئات والمنظمات الصناعية والزراعية أو غيرها . وهكذا تقوم كل هذه المؤسسات والهيئات المختلفة بتنفيذ برنامج مشترك متشابك من البحوث . ومما يساعد على التنسيق فى البحوث بين هذه الهيئات وجود ترابط قوى بينها . كما أن التعاون بين هذه الهيئات يأخذ صورا متعددة من بينها إسهام المؤسسات الصناعية فى تزويد معامل الجامعات بالمعدات والأدوات الحديثة . كما أن من الأمور العادية أن تقوم الجامعات بدعوة المتخصصين فى المجالات المختلفة خارج الجامعة للمشاركة بخبرتهم فى برامج الجامعة وما تقوم به بل ومساعدة الطلاب فيما يقومون به من عمل دبلومى فى السنوات النهائية . وكذلك يقوم الطلاب بالتدريب فى المصانع والهيئات كجزء من تدريبهم . وتوفر لهم هذه الهيئات فرص التدريب العملى .

ويعتبر تدريب الطلاب على البحث فى الجامعات قبل تخريجهم على جانب كبير من الأهمية . وتولى الجامعات اهتماما كبيرا إلى قيام هؤلاء الطلاب بالبحوث المستقلة كجزء من تدريبهم على البحث . وعلى هذا فإن اهتمام الجامعات بالدراسات العليا والبحوث يعتبر امتدادا لهذا الإتجاه .

الدرجات العلمية :

من السلطات الممنوحة والمخولة للجامعات الأوروبية الغربية والأمريكية حقها فى منح الدرجات والألقاب العلمية . أما فى الدول الإشتراكية فإن هذا الحق من اختصاص وزير التعليم العالى . وهو يفوض سلطته فى ذلك إلى لجان تعمل في تعاون مشترك مع أكاديميات العلوم ومعاهد البحوث . ولا يوجد إطار موحد في هذا السبيل فى الدول الإشتراكية . وهناك صعوبة المقارنة بين هذه الدول فى الدرجات والألقاب العلمية لوجود اختلافات كبيرة بينها واتباع كل دولة لنظام خاص بها . ففى بولندا مثلا يطلق على خريج الجامعة الذى حصل على الدرجة الجامعية الأولى لقب «ماجستير» فى حين أن هذا اللقب يطلق على الصيادلة فقط فى تشيكوسلوفاكيا . وفى المجر وتشيكوسلوفاكيا جرى التقليد على أن الجامعات والكيات المستقلة ذات المستوى الجامعى من حقها منح درجة تسمى «دكتوراه الجامعة» . وهو لقب يعطى لمن أنهى دراسته الجامعية . ويعطى أيضا لمن حصلوا على درجات جامعية من قبل ولهم خبرة مهنية تزيد عن مستوى الدرجة الجامعية التى حصلوا عليها . وهؤلاء يحصلون على هذا اللقلب العلمى بعد قيامهم ببحث وتقديم رسالة ومناقشتهم شفهيا فيها .

ومع وجود هذا الإختلاف فإنه يمكن القول بصفة عامة بأن هناك أسلوبين يمكن تميزهما فى منح الدرجات العلمية . الأسلوب الأول وهو منح الدرجات بمعرفة الجامعات بعد تقديم أطروحة أو رسالة علمية يكون مستواها العلمى مناسبا ويقوم صاحبها بالدفاع عنها فى مناقشة عامة . وقد يطلب من الدارس أن يؤدى بعض الإمتحانات الشفهية . ومثل هذه الدرجات التى تمنحها الجامعات هى درجة الدكتوراه الجامعية. أما الأسلوب الثانى فهو منح الدرجات العلمية بمعرفة أكاديميات العلوم أو هيئاتها التابعة لها أو لجان حكومية أو سلطة عليا على المستوى القومى . والشروط التى تمنح بها الدرجات العلمية من قبل هذه الهيئات موحدة . وهناك درجتان علميتان تمنحها هذه الهيئات هى درجة الكانديدات ودكتوراه العلوم . والشروط التى تمنح بهما هاتان الدرجتان هى إعداد رسالة علمية ومناقشتها بنجاح . وفى ألمانيا الشرقية يمتزج الأسلوبان فتعتبر الدكتوراه الجامعية التى تمنحها الجامعات من مستوى أقل من دكتوراه العلوم التى تمنحها أكاديميات العلوم .

وإلى جانب هذين الأسلوبين أو النظامين هناك أسلوب آخر لمساعدة الطلاب الممتازين الموهوبين فى مجال البحوث للحصول على هذه الدرجات . وله أشكال مختلفة فالطالب الذى يتمتع بهذا النظام قد يكون متفرغا كل الوقت والنظام الشائع فى ذلك ما يسمى بنظام الأسبرانتورا أو الدكتورانتورا وهو للبحث . وعلى هذا يعطى منحة تفرغ دراسية أو قد يكون غير متفرغ أى أنه يقوم بالبحث إلى جانب عمله وكلا النظامين شائع فى الجامعات الغربية والعربية على السواء .

وفى كلا النظامين يقوم الطالب بإعداد رسالته تحت إشراف قسم فى الجامعة أو أستاذ بها . ومن الشائع هناك أن الطلاب يحصلون على درجاتهم الجامعية الأولى بتقديرات عالية أو ممتازة تمكنهم من الالتحاق بهذه الدراسة مباشرة بعد تخرجهم للحصول على الدرجات العلمية . وواضح أن هذين النظامين معروفين أيضا فى الجامعات الغربية والعربية على السواء . ويجب أن نشير إلى أن تعيين وترقية هيئة التدريس بالجامعات يتوقف على مؤهلاتهم العلمية وما قاموا به من بحوث بالإضافة إلى نشاطهم التربوى والتعليمى والأعمال التى يقومون بها فى مجال الحياة العامة .

التعليم فى دول الكومنولث المستقلة

يوجد فى دول الكومنولث المستقلة (الإتحاد السوفيتى سابقا) ثلاثة أنواع من التعليم العالى هى : الجامعات والمعاهد البوليتكنيكية والمعاهد المتخصصة .

(أ) الجامعات :

هى أضخم مراكز التعليم والتعلم فى البلاد وهى تدرب الباحثين والمتخصصين والمعلمين فى كل ميادين العلوم الإنسانية والطبيعية على السواء .

نظام الإلتحاق : ينظم الإلتحاق بالجامعة على أساس إنهاء المدرسة الثانوية العامة أو التخصصية بالإضافة إلى إمتحان للقبول فى ثلاثة مواد هى : اللغة الروسية والأدب الروسى أو اللغة القومية للطالب وآدابها ومادتين دراسيتين حسب نوع تخصص الدراسة التى يريدها الطالب .

الهيكل التنظيمى : يتكون الهيكل التنظيمى للجامعة من مدير يسمى Rector يدير الجامعة ويعاونه مساعدون للإدارة والتدريس والبحث العلمى . وتتكون كل جامعة من كليات برأس كل كلية عميد يختار بالإقتراع السرى للمجلس الأكاديمى لمدة ثلاث سنوات . والمجلس الأكاديمى هو الجهاز الإدارى الرئيسى للجامعة أو المعهد ويرأسه مدير الجامعة . ويتكون من مساعدى المدير وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام وممثلين عن هيئة التدريس والمنظمات الإجتماعية وبعض المؤسسات العاملة فى نفس الميدان وتتكون كل كلية من أقسام يرأس كل منها رئيس قسم .

وتتكون هيئة التدريس من :

- أستاذ (وهى أعلى درجة) .
- أستاذ مساعد .
- محاضر .
- مدرس .

(ب) المعاهد البوليتكنيكية :

هى المراكز الرئيسية لتدريب الطلاب فى مجالات الهندسة . كما تقدم تعليما للتدريب العلمى العام والبحث العلمى .

(جـ) المعاهد المتخصصة :

تقدم تدريبا متخصصا فى مجال تخصص واحد مثل عمل الآلات وأعمال المناجم والتعدين والتكنولوجيا الكيميائية والبناء والقانون والإقتصاد والتربية والمواصلات والإتصالات والمسرح والفنون . وللمعاهد المتخصصة ميزة وجود قاعدة علمية قوية ومعامل مجهزة فى ميدان معين كما أن لها علاقة قوية بالقطاع الإقتصادى الذى تمثله.

وهناك معاهد تقدم مقررات مسائية ودراسة بالمراسلة . وهى تمثل شبكة قومية واسعة من المعاهد والفروع . وهى تشمل مدارس تقنية عالية للعمال الذين يعملون فى المراكز الصناعية الضخمة . وينظم العمل والدراسة بحيث يدرس الطالب ستة شهور دراسة كاملة ثم يعمل ستة شهور مصحوبة بدراسة مسائية . ولهؤلاء الطلاب ميزة وجودهم فى مجال العمل . وهم يحصلون على أجور نظير عملهم كما يحصلون على إعانات مالية أثناء دراستهم النهارية . كما أن الدراسة المسائية بالمراسلة تمكن الطالب من الدراسة دون أن يترك أسرته أو عمله أو وظيفته . و ٤٥٪ من طلاب التعليم العالى يدرسون حسب نظام المراسلة والدراسة المسائية . وكل أنواع المعاهد العالية تتبع وزارات مختلفة . لكنها تحت إدارة اللجنة الحكومية للتعليم القومى فى الإتحاد السوفيتى سابقا . ونظرا للتطورات السياسية الأخيرة واستقلال الدول المكونة للإتحاد السوفيتى سابقا فإن هذه الإدارة ستتجزأ إلى إدارات فرعية مستقلة فى الدول المختلفة .

وتضم معظم معاهد التعليم العالى مدنا جامعية لإيواء الطلاب يدفع الطالب حوالى ٣٪ من الإعانة المالية التى يتلقاها نظير الاقامة فى هذه المدن . ويقوم مجلس الطلاب بأنشطة ثقافية وإجتماعية فى المدن الجامعية . كما يقوم الطلاب بأنشطة رياضية كثيرة وأنشطة أخرى خارج المنهج الدراسى . وتتلقى معاهد التعليم العالى مساعدات مادية قيمة من أجل رفاهية الطلاب من إتحادات التجارة . ومعظم الطلاب (٧٥٪) فى التعليم العالى يتلقون منحا مالية من الدولة لتغطية نفقات إحتياجاتهم . والطلاب الذين يحصلون على تقدير ممتاز يحصلون على زيادة ٢٥٪ فى منحهم ومن يرسب توقف منحته مؤقتا. وكل طلاب الدراسات العليا يحصلون على منح مالية ضعف ما يأخذه طالب الدرجة الجامعية الأولى .

الدرجات العلمية :

تمنح الجامعات والمعاهد العليا السوفيتية درجات علمية متنوعة . وأول درجة جامعية هى دبلوم الدراسات العالية . ويتطلب دراسة ما بين ٤ إلى ٦ سنوات دراسية على أساس التفرغ الكامل وحسب نوع التخصص . وتتكون السنة الدراسية من فصلين دراسيين مع إمتحان فى نهاية كل فصل .

وهناك درجة كانديدات العلوم وهى تعادل من الناحية الرسمية درجة الدكتوراه ph. D. . وهي تتطلب دراسة ثلاث سنوات . ويتركز البحث فيها على ميدان معين مع عمل رسالة يدافع عنها علنيا .

أما دكتوراه العلوم فهى أعلى درجة علمية وهى تمنح للباحثين الجيدين على أساس جهود علمية قيمة فى مجال التخصص مع عمل رسالة علمية .

التطوير المهنى لهيئة التدريس :

فى مراكز التعليم العالى المرموقة توجد كليات للتطوير المهنى لأعضاء هيئة التدريس تقدم برامج تجديدية وتدريبا على زيادة المهارات التدريسية . ومدة هذه البرامج من ٤ - ٦ شهور يتفرغ فيها عضو هيئة التدريس للتدريب .

التطورات الحديثة :

شهد التعليم العالى السوفيتى تطورات حديثة نتيجة التغير فى الظروف السياسية للبلاد . وينتظر أن تكون هناك تطورات متلاحقة فى ظل استقلال الدول المكونة للإتحاد السوفيتى سابقا . ويهمنا هنا أن نشير إلى بعض هذه التطورات .

منها صدور مرسوم فى أكتوبر ١٩٩٠ بموجبه تحصل الجامعات ومعاهد التعليم العالى على إستقلال أكبر وسلطة أوسع بالنسبة للميزانية والمنهج وطرق التدريس وتعيين هيئة التدريس . وسيكون للمعاهد العالية مرونة أكثر فى تنمية العلاقة مع ميادين الصناعة فى مختلف القطاعات فى الإقتصاد القومى . وهناك نزعة لتحويل المعاهد البوليتكنيكية إلى جامعات تكنولوجية مما يعطى الطلاب وهيئة التدريس فى هذه المعاهد ميزات إضافية .

وهناك إقتراح حاليا تحت مراجعة الحكومة ويؤيده كثير من المواطنين يتمثل فى إحلال نظام التعليم العالى التقليدى للدرجة الجامعية الأولى الذى يحتاج ما بين ٥ إلى ٦ سنوات بنظام ثنائى أى يتكون من مرحلتين . المرحلة الأولى تمثل مرحلة التعليم العالى الأساسى لمدة أربع سنوات تؤدى إلى الدرجة الجامعية الأولى . تليها المرحلة الثانية وهى مستوى مهنى متقدم يتطلب دراسة ما بين سنة أو سنتين بعد المستوى الأساسى ويؤدى للحصول على درجة الماجستير أو الدبلوم المهنية . وهذه الخطوة تضع نظام الدرجات العلمية العالية مع مستوى الدول الأخرى .

الإتجاهات المعاصرة للتعليم الجامعى
فى البلاد العربية

مقدمـــة :

إرتبطت الحياة الثقافية فى البلاد العربية الإسلامية فى العصور الحديثة بثلاث مراكز رئيسية أحدها فى القاهرة حيث كان الجامع الأزهر الذى أنشئ فى السابع من رمضان عام ٣٤٨هـ (٩٧٠م) وكان منارة هادية للعلوم الإسلامية تشع منه إلى مختلف بقاع العالم الإسلامى مع اختلاف درجة هذا الإشعاع باختلاف العصور . أما المركز الثانى فكان يتمثل فى جامعى الزيتونة والقيروان فى تونس وفز بشمال إفريقيا. وكانا أيضا منارة ثقافية إسلامية كالأزهر . أما المركز الثالث فكان فى القسطنطينية . وكانت البلاد العربية قبل استقلالها الحديث جزءا من الإمبراطورية العثمانية . وكانت القسطنطينية مركزا ثقافيا يفد إليه الطلاب الذين يريدون استكمال دراستهم العالية فى العلوم والطب وغيرهما . وظل الوضع على هذا النحو حتى بدأت البلاد العربية فى تحقيق استقلالها . وكانت مصر أول دولة عربية تعلن استقلالها عن الدولة العثمانية . ومع نمو الحركة القومية فيها إتجهت العناية إلى التعليم الجامعى وظهرت فكرة إنشاء جامعة .

وقد أنشئت بالفعل الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ كجامعة أهلية . وكانت أول جامعة عربية فى العصر الحديث . ثم تحولت إلى جامعة حكومية سنة ١٩٢٥ . وتعتبر الجامعة السورية (جامعة دمشق حاليا) التى أنشئت سنة ١٩٢٣ أول جامعة حكومية عربية . وتعتبر جامعة الإسكندرية (فاروق الأول سابقا) أسبق من غيرها من الجامعات العربية الأخرى لأنها أنشئت خلال الحرب العالمية الثانية . وجميع الجامعات العربية الأخرى أنشئت بعد هذه الفترة .

وقد نما أعداد الجامعات العربية نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وأصبح الآن فى العالم العربى ما يزيد عن خمسين جامعة عربية فى مشرقه ومغربه . منها الجامعة الحديثة لتعليم الفلسطينيين فى الأرض المحتلة التى تعرف بجامعة «بيروت» نسبة إلى اسم بلدة قريبة من مدينة القدس فى فلسطين، وقد تطورت هذه الجامعة من

مدرسة عليا إلى كلية متوسطة ثم أصبحت جامعة فى سنة ١٩٧٥ وفى نفس السنة تخرج منها أول دفعة من الجامعيين الفلسطينيين الذين حصلوا منها على درجة البكالوريوس فى العلوم والآداب .

وتضم الجامعة كليتين للعلوم والآداب وتؤدى الدراسة فيها إلى الشهادة المتوسطة وإلى شهادة البكالوريوس فى العلوم أو الآداب مع تخصصات فى الفروع العلمية والأدبية المختلفة . وتولى الجامعة إهتماما خاصا بإحياء التراث الفلسطينى . وتقوم على أساس نظام الساعات التحصيلية المكتسبة الذى سبق شرحه . وتعتمد الجامعة على مساعدات الدول العربية المالية من ناحية والتبرعات والهبات التى تقدم لها من ناحية أخرى . كما تحصل رسوما دراسية من الطلاب تمثل أقل من نصف ما يتكلفه الطالب بالفعل . وهناك جامعات فلسطينية أخرى .

وهناك ثلاث جامعات غير عربية فى الوطن العربى هى الجامعة الأمريكية فى بيروت والقاهرة والجامعة اليسوعية فى بيروت .

وعلى الرغم من التقاليد العلمية العربية الأصيلة التى كانت أساس التقاليد الجامعية فى الجامعات الأوروبية فإن التعليم الجامعى العربى الحديث نشأ متأثرا بالتقاليد الجامعية الأوروبية فى إطاره العام وتنظيمه . ونشأ على أساس التقسيم الرباعى الذى ساد العصر الوسيط وهي دراسة الآداب (الفنون الحرة) والقانون والعلوم والطب . ومازالت بصمات هذه النشأة واضحة فى التعليم الجامعى العربى المعاصر . وينبغى أن نشير هنا إلى أنه قبل عام ١٩٣٠ لم يكن هناك تخصص للطالب فكان على الذى يريد أن يتخصص فى الأدب أو التاريخ أو النحو أن يمر قبل ذلك بعدد من اللغات (ثلاث لغات على الأقل) ثم بعدد من فروع المعرفة من علوم التعاليم (الرياضيات والطبيعيات) وبعدد من العلوم الاجتماعية (السياسة والاقتصاد والمنطق) . ومنذ عام ١٩٣٠ بدأت الجامعات نظام التخصص (عمر فروخ ص ٢٤٥) . وقد حاولت الجامعات العربية الحديثة أن تأخذ بأساليب متطورة من نظم الدراسة الجامعية ولكنها كانت دائما تتجه إلى الغرب غالبا وإلى الشرق أحيانا لتقتبس منه.

ووجدت بين الجامعات العربية تشكيلة غريبة . فجامعات المشرق متأثرة بالتقاليد الجامعية البريطانية والأمريكية . وجامعات المغرب العربى متأثرة بالتقاليد الفرنسية . وذلك لأسباب تاريخية معروفة . وكان ظهور الاتحاد السوفيتى (سابقا) كقوة عالمية مؤثرة وانفتاح أبواب بعض الدول العربية أمامه لاسيما لموقفه المتعاطف مع العرب من مشكلة إسرائيل أن توثقت علاقات ثقافية مع بعض الدول العربية . وامتد تأثيره من خلال ذلك إلى بعض النظم الحديثة للتعليم الجامعى لاسيما فيما يتعلق بالجامعات التكنولوجية .

وقد سبق أن تناولنا الكلام عن أغراض التعليم الجامعى وأهم الضمانات التى تكفل تحقيق هذه الأغراض وفى مقدمتها الإستقلا الأكاديمى العلمى والإدارى والمالى. وهى كلها أمور تصدق على الجامعات العربية .

قضايا التعليم الجامعى المعاصر :

سنحاول فى السطور التالية أن نتناول بعض القضايا الرئيسية المتصلة بالتعليم الجامعى المعاصر فى البلاد العربية ومن أهمها :

١- الحاجة إلى التنسيق بين الجامعات العربية :

التنسيق بين الجامعات العربية ضرورة تفرضها عدة إعتبارات من أهمها أن العالم العربى وإن تقسم إلى دول تفصلها حدود مصطنعة فإنه يمثل وحدة إسلامية عربية إقتصادية وإجتماعية متكاملة . ومن هنا يصبح التنسيق بين الجامعات العربية منطلقا من منطق الوحدة العضوية والآمال والمصالح المشتركة للشعب العربى . ثانى هذه الإعتبارات أن التنسيق بين الجامعات العربية يساعد على التخطيط السليم لها ويساعدها على تحقيق أكبر فاعلية وأكبر عائد وتلافى التكرار فى الجهود وما يترتب عليه من ضياع فى الوقت والجهد والمال لاسيما إذا تذكرنا أن التعليم الجامعى باهظ التكاليف . فالتنسيق هنا يساعد على التخطيط السليم للجامعات العربية من ناحية ويساعد على ترشيد الأموال المستخدمة فيها من ناحية أخرى . ثالث هذه الإعتبارات أن التعليم الجامعي فى البلاد العربية يواجه مشكلات عامة مشتركة نتيجة نشأة هذه الجامعات بصورة فردية لم يخطط لها فى الصورة العربية الكلية . ومن ثم فإن التنسيق يساعد على تلافى هذه المشكلات ويصحح مسار التعليم الجامعى العربى .

والواقع أن هناك تنسيقا بين الجامعات العربية فى داخل القطر الواحد من خلال الأجهزة المختصة وعلى مستوى العالم العربى كله من خلال إتحاد الجامعات العربية . ولكن على الرغم من الجهود التى لا تنكر فى سبيل التنسيق بين جهود الجامعات العربية من جانب هذه المنظمات العربية فإن أمامها الكثير من أجل تحقيق صيغة فعالة من التنسيق تعمل على زيادة كفاءة التعليم الجامعي العربى وتوجهه فى مساره الصحيح وتساعده على حل مشكلاته .

٢- ضرورة الربط بين التخصصات والإحتياجات الفعلية :

سبق أن أشرنا إلى أن من أهم وظائف الجامعات إعداد القوى البشرية ذات الكفاءة العالية وهى كفاءة تقوم فى أساسها على التخصص المعرفى والمهنى . ويصبح من الطبيعى إذن أن توجه الجامعة جهودها في التخصصات المختلفة نحو الإحتياجات الفعلية التى يتطلبها المجتمع . وهذا يعنى ضرورة الربط بين إعداد الطلاب فى التخصصات المختلفة وبين متطلبات المجتمع من القوى العاملة فى هذه التخصصات . وعلى الرغم من أنه من الصعب الوصول إلى درجة من إحكام هذا الربط فمما لاشك فيه أن هناك مؤشرات إحصائية لنمو القوى العاملة في البلاد يمكن الإهتداء بها . وحتى عند غياب هذه المؤشرات فإن هناك وسائل تقديرية يمكن أن يهتدى بها فى هذا السبيل .

والواقع أن التعليم الجامعى العربى يفتقر إلى الربط بين التخصصات الجامعية والإحتياجات الواقعية أو الفعلية للمجتمع من القوى العاملة . وهو ما يترتب عليه آثار ضارة من أهمها إنتشار البطالة بين الخريجين . وتأخذ هذه البطالة صورا مختلفة مقنعة بمعنى تشغيل خريج الجامعة فى غير تخصصه أو عدم تشغيله لفترة طويلة مما يؤدى إلى هجرة الكفاءات البشرية التى تشعر بالضياع فى ظل إرتجالية التعيين وعدم الدقة فى وضع الشخص المناسب في العمل المناسب . كما أنها تضيع الفائدة المرجوة التى يترقبها المجتمع من التعليم الجامعى .

٣- ضرورة تصحيح هيكل التعليم الجامعى :

هناك شروط أساسية لابد من توافرها فى الهيكل العام للتعليم الجامعى الصحيح لأى دولة . من أهم هذه الشروط التوازن بين التخصصات المختلفة النظرية والعملية

التطبيقية وبين الدراسات الجامعية الأولى والدراسات العليا، وبين أعداد الطلاب وكفاءة الحجم المكانى والإمكانيات والتجهيزات والمعامل، وبين إعداد الطلاب أيضا وأعضاء هيئة التدريس . والجامعات العربية وفق هذه المعايير أو الشروط تواجه كثيرا من مشكلات اختلال هيكل التركيب الجامعى . فالبيانات الإحصائية تشير إلى أن حوالى ٦٣٪ من طلاب الجامعات العربية فى التخصصات النظرية و ٣٧٪ فى التخصصات العلمية . وبدون التقليل من أهمية التخصصات فإن المسألة تتعلق بمدى احتياج المجتمع العربى من هذه التخصصات . ونظرا لأن خريجى التخصصات النظرية لا يجيدون إلا المعرفة النظرية فإن سوق العمل الإنتاجى لا يحتاج إلا للقليل منهم . وتتجه أعداد كبيرة منهم إلى ميدان التدريس حيث يمكنهم أن يبيعوا هذه المعرفة النظرية التى تعلموها وجزء كبير منهم أيضا يتجه إلى مجالات العمل الحكومى ومجال الخدمات . ولا تسلم التخصصات العلمية أيضا من نقد . فإن معظم المعرفة التى يلتقونها نظرية غير تطبيقية عملية ومن ثم تتحدد قدرتهم الإنتاجية أيضا . ويصبح مثلهم مثل التخصصات النظرية فى أنهم يجيدون الكلام أكثر من العمل . وهناك ظاهرة أخرى لها آثار خطيرة على المجتمعات العربية . هى ظاهرة انعدام التوازن بين المعروض من القوى العاملة التى تخرجها الجامعات في التخصصات المختلفة وبين المطلوب من هذه القوى لسوق العمل مما يؤدى إلى تفشى البطالة بين خريجى الجامعات . وهو ما نشاهده فعلا فى كثير من الجامعات العربية المعاصرة . وقد أشارت إلى هذه الظاهرة دراسة حديثة بعنوان : «العرض والطلب للخريجين فى مصر» (Gholamreza pp. : 55-60) . كما أن بعض الجامعات العربية يعانى من تضخم الأعداد الكبيرة وبعضها يعانى قلة فى هذه الأعداد وكلا النوعين من الجامعات يفتقر إلى الاستفادة الكاملة من الطاقة الكلية للجامعة مما يشير إلى خلل فى هيكل التعليم الجامعى . وهناك أيضا اختلال التوزيع الجغرافى للجامعات العربية داخل الدولة وعلى المستوى العربى . وقد يكون من المفيد انشاء جامعات صغيرة لمواجهة احتياجات مناطق تعليمية معينة تتكون من أقسام علمية وأدبية لا كليات . ويكون الهدف من مثل هذه الجامعات مواجهة الاحتياجات التعليمية لمنطقة معينة وميزة هذا النظام أنه اقتصادى فى تركيبه الادارى والتنظيمى ويوفر كثير من الوقت والجهد والمال الذى ينفق فى الجامعات العادية .

كما أن الجامعات العربية مازالت ضعيفة الإرتباط بمجتمعاتها وينبغى أن تحظى مشكلات المجتمع باهتمام متزايد من الجامعات العربية وفى مقدمتها المشكلات المتصلة باستغلال الثروات الطبيعية والتعدين واستصلاح الأراضى وتربية الحيوان وتحلية المياه والطاقة الشمسية وتصنيع الغذاء والدواء وعلوم البحار والهندسة الألكترونية والكهربائية وغيرها من جوانب التكنولوجيا الحديثة .

٤- ضرورة تطوير نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس :

اصبح الآن نظام الترقيات لأعضاء هيئة التدريس لاسيما فى مصر رغم تطويره عرضة للانتقادات لما فيه من ثغرات كثيرة فى مقدمتها الغموض والتعقيد وعدم التحديد والبعد عن الحيادية والموضوعية . وقد يكون من الأفضل فى رأيى العودة إلى النظام القديم مع تطويره . وكان فى ظل هذا النظام يترك لكل كلية تشكيل لجان الترقية بمعرفتها لترقية أعضاء هيئة التدريس بها وقد كانت لجانا ثلاثية . وعلى الرغم من أن هذا النظام له عيوبه أيضا فهو على الأقل واضح وسهل وعملى وميسور فيه اختصار للجهد والمال . والا فأين الثقة فى مؤسساتنا وأين استقلالية الجامعة؟ ولاشك فى أن القسم والكلية أقدر من غيرهما على الحكم على كفاءة أعضائها .

٥- ضرورة زيادة الإنفاق النسبى على التعليم الجامعى :

لاشك فى أن البلاد العربية تولى اهتماما متزايدا للتعليم الجامعى ولاشك أيضا فى أنها لا تبخل عليه بالأموال . ولكن التعليم الجامعى بطبعه مكلف بل وباهظ التكاليف لما يتطلبه من عناصر بشرية مكلفة وتجهيزات مادية مكلفة أيضا . ويجب أن نشير إلى أن كل تقتير مالى في التعليم الجامعى يترتب عليه تحديد لقدرته وكفاءته ونوعية خريجيه . وهذا يعنى أن تهتم الدول العربية بضرورة وضع المعدلات الحقيقية للتكلفة التى يتحقق معها بدون إسراف أو تقتير المستوى المعقول من التعليم الجامعى .

وإذا كانت نسبة ما ينفق على التعليم الجامعي إلى الدخل القومى دالة نسبية على اهتمام الدولة فإننا نجد أن العالم العربى يتفاوت فى مقدار ما ينفقه على التعليم الجامعى ما بين ٠,٥٪ و ٤,٥٪ وهى نسبة ينبغى العمل على زيادتها لقلتها عما هى عليه فى الدول الأخرى حتى تتناسب مع المطالب الحقيقية للتعليم الجامعى فى البلاد العربية .

ومن المعروف أن للحكومات العربية الدور الرئيسى فى تمويل الجامعات فى البلاد العربية نظرا لأن كل الجامعات العربية تقريبا جامعات حكومية والتعليم الجامعى مجانى تقريبا أيضا ولهذا يجب أن تولى الحكومات العربية عنايتها بزيادة الميزانيات القومية للتعليم الجامعي بها .

٦- ضرورة إيجاد مصادر جديدة للتمويل الجامعى :

يجب إيجاد مصادر جديدة للتمويل الجامعي وذلك بفرض ضريبة عامة رمزية بحيث لا تشكل عبئاً ضريبياً جديدا ولتكن نسبة واحد فى الألف من أرباح المؤسسات المختلفة وتقوم مصلحة الضرائب مثلا أو أى هيئة أخرى مماثلة بتحصيلها وتوريدها لحساب الجامعة . وهناك مصادر أخرى مثل التبرعات الخيرية والمعونات الدولية والاعتماد المتبادل بين الجامعات فى الدول المختلفة محليا وإقليميا وعالميا .

٧- ضرورة زيادة الإنفاق على البحث العلمى :

يعتبر البحث العلمى كما أشرنا معلما رئيسيا من الحياة الجامعية الصحيحة لدرجة يمكن معها القول بأنه لا جامعة بدون بحث علمى، فالبحث العلمى ضرورة لأية جامعة لدوره الهام في تنمية المعرفة وإغنائها وتقدم ميادين الفكر والتوصل إلى الحلول للمشكلات المختلفة .

ويتطلب البحث العلمى بالطبع الأموال اللازمة للمشتغلين به والتجهيزات والأدوات التى تلزمهم . ويبدو أن الجامعات العربية لم تعترف بعد بالأهمية التى يستحقها البحث العلمى . فهى تنظر إلى الجامعات أول ما تنظر على أن شغلها الشاغل تخريج الطلاب وهذه وظيفة لا غنى عنها بالطبع . لكن ينبغى ألا يحجب ذلك أنظارنا عن الرؤية الحقيقية لأهمية البحث العلمى فى الجامعة . ومما يدل على قلة اهتمام الجامعات العربية بالبحث العلمى ضعف المخصصات المالية المرصودة له . وقد يكون من المخزى أن إسرائيل تنفق على البحث العلمى مثلما تنفقه الدول العربية مجتمعة . وهذا يعنى ضرورة اهتمام الجامعات العربية بزيادة الإنفاق على البحث العلمى ورصد الميزانيات الخاصة له . قد يقال إن بعض الجامعات العربية لا يتوفر لها المناخ المناسب للبحث العلمى وهذه فى الواقع قضية زائفة . لأن أى جامعة عربية قائمة لابد وأنها تضم أعضاء هيئة التدريس المؤهلين . وهذا وحده شرط أساسى

للقيام ببحث علمى فى أية جامعة . إن البحث العلمى إلى جانب ما يهدف إليه من تنمية المعرفة وحل المشكلات هو تدريب للباحثين أنفسهم وإعداد للكوادر الجامعية من الباحثين والمتخصصين .

وينبغى ألا ينظر إلى البحث العلمى بالمعنى الضيق على أنه يقتصر على مجال العلوم الطبيعية فقط . إن البحث العلمى يمتد إلى كل ميدان سواء فى التخصصات النظرية أم العلمية ويتساوى فى ذلك من يقلب فى صفحات الكتب أو من يقف فى أى مختبر عظيم .

٨- ضرورة العناية بالخدمات الطلابية :

من الأمور الهامة فى أى تعليم جامعى ما يتعلق بالخدمات الطلابية التى توفرها الجامعة وفى مقدمتها خدمات الإقامة والترفية والرعاية الاجتماعية . وتهتم الجامعات الغربية بهذه الخدمات وتعتبرها جزءا رئيسيا من رسالتها وتوليه الاهتمام الذى يستحقه . أما فى جامعاتنا العربية فقلما نجد جامعة عربية تهتم بوجود أقسام داخلية للطلاب بها . إن حياة الطلاب معا فى بيوت الطلبة أو المساكن الجامعية توفر لهم مناخا مناسبا لنمو شخصياتهم وذلك من خلال اشتراكهم فى الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترويحية التى توفرها هذه البيوت كما أنها تتيح للطلاب مجالات واسعة للتفاعل والاحتكاك بعضهم ببعض فى غير مجال تخصصهم وتفتح المنافذ الفكرية لتلاقح الطلاب من مختلف التخصصات . وهناك ميزات أخرى توفرها الإقامة الداخلية للطلاب . فهى توفر الجو الصالح لمن لا تسمح ظروفهم العائلية بتوفير الهدوء وراحة البال لهم، كما أنها توفر على الطلاب المغتربين مشقة البحث عن مسكن مناسب بالأجر المناسب أيضا ، كما أن الرعاية الإجتماعية والثقافية والصحية والرياضية مهمة للطالب الجامعى لما لها من دور فى تكوين شخصيته تكوينا صحيحا بعيدا عن أى هزات نفسية أو مرضية أو إجتماعية أو فكرية يتعرض لها .

٩- ضرورة تحسين نظام الدراسات العليا :

هناك قصور واضح فى نظام الدراسات العليا بالجامعات العربية لاسيما المصرية منها . ويتمثل هذا القصور فى نظام الدراسة ومناهجها ففى الوقت الذى نجد فيه نظم

القبول معقدة ومعوقة نجد أن الدراسة نفسها فيها بعض تسيب وعدم انتظام وقلة الالتقاء بين الطالب والأستاذ . وهناك أيضا بعض الممارسات غير المرغوبة من جانب بعض الأساتذة لاسيما الكبار منهم فى محاولة الاستئثار بنصيب الأسد من عدد الطلاب الذين يسجلون للدراسات العليا فى درجة الماجستير والدكتوراه .

وينبغى هنا أن تشير إلى قصور مكتبات الكليات المختلفة وفقرها الواضح فيما تضمه أو تحتوى عليه من كتب ومراجع لاسيما الحديثة منها . والأسباب معروفة وهى تتلخص فى الناحية المالية . ولكنه عذر أقبح من ذنب . فكيف يستقيم الأمر لطالب الدراسات العليا من البحث والسير فى دراسته . إن أهم شروط قيام أى دراسات عليا فى أى جامعة هو توفر الكتب والمراجع بصورة ملائمة متجددة وتوفر مكان الدرس والقراءة والبحث وتوفر الأستاذ المشرف الكفء . ولاشك أن توفر المكتبة الجيدة أساس لا غنى عنه لقيام الدراسات العليا . بل إن الجامعات والكليات فى الدول المختلفة قد تستدعى لجانا علمية من الداخل أو الخارج لتقويم مكتبات هذه الجامعات والكليات قبل أن يسمح لها بقيام دراسات عليا بها . وقد حدث هذا فى جامعة قطر عندما كان كاتب هذه السطور يعمل بها . إن الشعار الذى ينبغى أن يرفع لتحسين هذا الوضع هو «لا دراسات عليا بدون مكتبة جيدة» بكل ما يحمله معنى الجودة فى المكتبة العصرية الحديثة .

١٠- ضرورة تنمية أعضاء هيئة التدريس :

يعتمد نجاح أى تعليم جامعي جيد على مدى ما يتوفر له من عناصر جيدة من أعضاء هيئة التدريس، ولا كيان للجامعات بدون الهيئة التدريسية فهى حجر الزاوية بها وعلى أكتاف الأساتذة توقف دولاب العمل الجامعى، وتعانى البلاد العربية بلا استثناء من عدم توفر العدد الكافى لما تحتاجه من أعضاء هيئة التدريس، والجامعات العربية فى سبيل توفير ما تحتاجه منهم تسلك سبيلين لا ثالث لهما :-

الأول - الإعداد الداخلى :

وهو أسلوب طبيعى فى كل الجامعات إذ تقوم الجامعات بتفريخ هيئتها التدريسية بطريقة ذاتية، وهذا الأسلوب متبع فى كثير من البلاد العربية حيثما يتوفر للجامعة نظام متطور من الدراسات العليا . إلا أنه فى ضوء واقع الجامعات العربية نجد أن

إمكانيات هذا الأسلوب محدودة لأسباب كثيرة منها عدم تفرغ الأساتذة المشرفين على البحوث وضعف إمكانيات البحث العلمي وتخلفه في بعض الأحيان عن المستويات العالمية في الجامعات الأخرى . وهناك نقاط ضعف في هذا الأسلوب من الإعداد تؤدي إلى تحديد النوعية والمستوى ومن ثم يجب استكمال هذا النقص بتوفير الزيارات الخارجية والمهمات العلمية من حين لآخر وحضور المؤتمرات العلمية الخارجية واستضافة الأساتذة الزائرين من الجامعات الأخرى سواء من العرب أو من غيرهم .

الثاني - الإعداد الخارجي :

هذا أسلوب عرفته الدول العربية وغيرها من الدول النامية وهو أسلوب يتفق مع الروح الإسلامية الحقيقية لعلمائنا الأوائل من المسلمين عندما كانوا يرحلون في طلب العلم ويتحملون مشقة السفر أياما وليالي في سبيل تحصيل هذا العلم على أيدي أهله . ولست في حاجة إلى تفصيل هذا الكلام لأن الشواهد على ذلك أوضح من أن أدلل عليها . وقد استمرت هذه التقاليد العربية الإسلامية حتى العصور الحديثة مع اختلاف في روح العصر بالطبع . فإذا كان أجدادنا الأول يدرسون العلم على يد أهله من علماء المسلمين لتوفر النابهين منهم آنذاك فإن أبناءنا اليوم يدرسون العلم على يد أهله من المسلمين وغير المسلمين وما أظن الإسلام يحول دون ذلك . فقد كان أسرى بدر من غير المسلمين يعلمون أبناء المسلمين بناء على طلب الرسول عليه الصلاة والسلام والأمثلة كثيرة أيضا .

وقد تحفظ المؤتمر العالمي الأول للتعليم الإسلامي (مكة ١٩٧٧) في توصياته على إرسال البعثات الخارجية ونادى بالحد منها إلا في التخصصات التي لا تتوفر في البلاد العربية . وقد علقنا على هذه التوصية ضمن ملاحظات أخرى على توصيات هذا المؤتمر في مكان آخر وأشرنا إلى الرحلة في طلب العلم كتقليد أصيل في الإسلام، وعلينا أن نطلب العلم ولو في الصين، وإذا كان التخوف من إرسال البعثات الخارجية يبرره تعرض أبنائنا للإنحراف فإن العلاج لا يكون بمنع هذه البعثات أو بالحد منها وإنما يكون بتوفير الضمانات التي تعصم أبناءنا من هذا الإنحراف . وفي مقدمة هذه الضمانات ألا نرسل طلابا للدراسة بالخارج إلا للدراسات العليا وبعد حصولهم على الدرجة الجامعية الأولى من جامعاتنا حتى نطمئن إلى أنهم قد وصلوا إلى مستوى معقول من النضج الفكري والعقلي . كما يجب أن نوفر لهؤلاء الطلاب في الخارج

الرعاية المالية والإجتماعية التى توفر لهم راحة البال والطمأنينة بدرجة تمكنهم من الدراسة دون تشتيت لجهدهم وفكرهم، ويجب أن نوفر لهم أيضا المكان المناسب للعمل بعد عودتهم وأن توفر لهم سبل الحياة الحرة الكريمة والمناخ المشجع على العمل وأن نتيح لهم السفر للخارج لحضور المؤتمرات العلمية وعمل الزيارات التى توثق العلاقات العلمية لهم بالخارج وهو ما يساعد بدوره على توثيق علاقات جامعاتنا بالجامعات الأخرى المتقدمة . إن إعداد الكوادر الجامعية فى الخارج يتحقق معه أكثر من فائدة فإلى جانب توفر المناخ العلمى المناسب هناك أيضا ميزة ملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى وهناك أيضا توثيق العلاقات العلمية والأكاديمية مع الجامعات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر لهذا الأسلوب عادة ما تثار مسألة تحديده لقدرة الجامعات العربية فى إعداد أساتذتها وباحثيها وهي قضية جدلية لأن واقع الجامعات العربية يشير إلى عكس ذلك . فالإعداد العلمى لأعضائها في الخارج لم يحد من قدرتها الذاتية وإنما دعم من هذه القدرة وزاد من فاعليتها . وهناك نقطة أخرى تثار عادة هى أن أعضاء الجامعات الذين يعدون فى الخارج يدرسون مشكلات المجتمع الذى درسوا به وهي مشكلات تختلف بالطبع عن مشكلات بلادهم . وهذا صحيح ولكن مما لاشك فيه أن القائم بالبحث إنما يتدرب على أسلوب البحث واستخدام الأساليب العلمية فى الدراسة وهى ناحية أساسية فى إعداد الباحث واستخدام الأساليب العلمية وهو يستطيع بالطبع أن يطوع هذه الأساليب فى دراسة مشكلات بلده . والأمثلة على ذلك كثيرة مما يبرز أهمية الإعداد العلمى فى الخارج . وهناك نقطة أخيرة تتعلق بعدم عودة مبعوثى الجامعات فى الخارج بعد إكمال دراستهم أو ما يسمى بهجرة العقول البشرية . وقد سبق أن أشرنا إلى هذا الموضوع من المنظور العالمى وهى لا تقلل من خطورة الموضوع لكننا نختلف على أسلوب معالجته . فليس الحل هو منع الإعداد العلمى فى الخارج وإنما يكون بتوفير الرعاية الكاملة للمبعوث فى الخارج وبعد عودته كما أشرنا .

١١- ضرورة العمل على تحسين مستوى التعليم الجامعى :

هناك ضرورة ملحة للعمل على تحسين مستوى التعليم الجامعى والارتقاء بمستواه. فهناك انخفاض واضح يشكو منه الكثيرون إن لم يكن الجميع من تدنى مستوى

خريجي الجامعة . فأرباب العمل ومن يستخدمون خريجي الجامعة يشكون من ذلك ويشاركهم فى هذه الشكوى أساتذة الجامعة والطلاب أنفسهم والمسئولون عن وضع سياسات التعليم الجامعى والمسئولون عن إدارته والإشراف عليه . ومع أن الجميع يحسون بالمشكلة إلا أنهم قلما يأخذون بمأخذ الجد العمل على علاجها والتغلب عليها . فمن ناحية تزايد الأعداد عن إمكانيات المؤسسات التعليمية والكليات مازالت هذه المؤسسات والكليات معامل تفريخ صناعى على نطاق واسع . وفى ظل تضخم أعداد الطلاب الملتحقين بالدراسة الجامعية تنخفض مستوياتهم . ومع ذلك يتخرجون ويمنحون الدرجات العلمية . ولكن هذه الدرجات والشهادات لا تعنى شيئا لأنها لا تنعكس فى صورة المهارة والاقتدار لدى الخريجين . فهم يتخرجون ولا يجيدون شيئا ذا بال إلا فى حالات قليلة لا تبرر ما ينفق على تعليمهم من أموال وجهود . ومن هنا فإن الشهادات أو الدرجات العلمية التى حصلوا عليها تكون أشبه بالشيك بدون رصيد لا قيمة له .

وهناك مشكلة الفاقد أو المهدور فى وقت الدراسة بالجامعة فمن ينظر فيما وصل إليه حال التعليم الجامعى الآن لاسيما فى مصر يجد أن هناك هدراً كبيراً فى وقت الدراسة يصل ثلاثة شهور أو يزيد من وقت دراسة الطالب . فالدراسة تبدأ عادة فى شهر سبتمبر وقد تتأخر وفى مايو تبدأ الامتحانات والاستعداد لها ويكون الأستاذ مضطرا إلى إنهاء محاضراته قبل موعد الامتحان بفتره قد تكون أسبوعا أو أكثر . وقد يقوم الأستاذ عندئذ باختصار جزء من المقرر تسهيلا لطلابه أو قد يحذف جزءاً. والنتيجة طبعا معروفة بالنسبة لمستوى الطالب وتحصيله . وبين شهر سبتمبر ومايو نهاية الدراسة تكون هناك خلال السنة الدراسية إجازة نصف السنة والعطلات الرسمية والمناسبات وغيرها . وأثناء الدراسة قد يقضى الطالب معظم وقته الأسبوعى بعيداً عن حجرة الدرس ومدرجات المحاضرات والالتقاء بالأساتذة .

وإذا تحدثنا عن تجهيزات التعليم الجامعى من معامل وأجهزة عصرية حديثة ومكتبة جيدة نجد أن حظ هذه التجهيزات قليل وقد لا تتوفر فى كثير من الأحيان وإذا توفرت فقد تكون بالعدد الذى لا يشمل كل الطلاب . والأسباب عادة معروفة وهي عدم توفر المال اللازم . ولكن للأسف الشديد على الرغم مما يقال من عدم توفير

الأموال اللازمة للانفاق على التعليم الجامعى والعالى فهناك هدر واضح فى سبل الانفاق وطريقتها . ومن هنا يكون من الضرورى ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعى وقيام المسئولين عن هذا النوع من التعليم بدراسة مشكلة المهدور أو الفاقد فيه ووضع الضوابط والحلول الكفيلة بالقضاء عليها بما ينعكس على مستوى التعليم نفسه جودة وتحسينا .

١٢- اللغة العربية كلغة تعليم بالجامعات :

هناك سؤال يتعلق بمدى استخدام اللغة العربية كوسيلة فعالة فى التعليم الجامعي وإلى أى مدى يمكن أن تقوم اللغة العربية بدورها كلغة للتعليم الجامعى . ولعل هذا السؤال يهم كثيرا جامعات عالمنا المعاصر فى البلاد العربية باعتبارها قضية تختلف فيها الآراء . ولاشك أن إجابة هذا السوال تعتمد على عدة اعتبارات رئيسية من أهمها مدى كفاءة وقدرة اللغة العربية على القيام بمهام التدريس والبحث والتأليف فى مجال العمل الجامعي . وعلى الرغم من انقسام الآراء حول هذه النقطة بين مؤيد ومعارض فمما لاشك فيه أن اللغة العربية قد برهنت على أنها قادرة على أن تكون لغة للثقافة العالمية والفكر الرفيع . ولا يمكن إنكار الدور الذى قامت به فى إغناء الفكر الأوروبى والحضارة الغربية بل والتعليم الجامعى فى أوروبا خلال العصر الوسيط . يضاف إلى ذلك أن هذه اللغة قد أثبتت فعلا أنها قادرة على الوفاء بمطالب التعليم الجامعى المعاصر على الرغم من أن التقاليد السائدة بالجامعات العربية بصفة عامة تقوم على استخدام الفرنسية أو الانجليزية فى تدريس المواد العلمية والتقنية لاسيما بكليات الطب والهندسة والعلوم . ولكن إلى جانب هذا هناك أيضا جامعات عربية معاصرة تستخدم العربية تماما كلغة للتعليم كما هو الحال فى جامعة الأزهر وجامعة الزيتونة وجامعة دمشق وغيرها . وهناك اعتبار آخر يتعلق بمدى قدرة اللغة العربية على متابعة ومواكبة التطور السريع فى مجالات المعرفة والبحوث لاسيما فى الميادين العلمية والتقنية ومدى الفارق الكبير بين الجامعات العربية والجامعات الأوروبية والأمريكية فى التقدم العلمى والتكنولوجى وفى مجالات البحوث .

وهنا ينبغى أن نميز بين نقطتين على جانب كبير من الأهمية . الأولى أن استخدام اللغة العربية لا يعنى تجاهل اللغات الأجنبية أو عدم الإهتمام بتعليمها واستخدامها كمصدر من مصادر اكتساب المعرفة . إن طالب الجامعة وأستاذها على قدم المساواة لابد لهما من اللغة الأجنبية كشرط ضرورى من مطالب النمو المهنى .

والنقطة الثانية أن اللغة العربية مكانتها التى لا يمكن التقليل منها . وقد ظلت لعدة قرون لغة فكر وثقافة على مستوى رفيع فى جميع فروع المعرفة . وظلت الجامعات الأوروبية تعيش على أعمال العرب المترجمة . وعلى الرغم من ذلك فإن التراث الجامعى العربى الذى مازال يحيا فى الجامعات العربية يعتمد على التدريس بلغة أجنبية . وهذا يعنى الحكم على لغتنا العربية بالجمود والعزوف عن استخدامها كلغة للتعليم الجامعى . أليس من الغريب أن قوانين الجامعات فى البلاد العربية تنص على استخدام اللغة العربية فى التدريس كلغة تعليم ومع ذلك نسد آذاننا عن سماع ذلك . إن استخدام اللغة العربية للتدريس فى الجامعات العربية ضرورة تفرضها اعتبارات قومية وحضارية على جانب كبير من الأهمية . وينبغى ألا تضللنا الدعاوى المزيفة وألا تصرفنا عن رؤية الطريق الصحيح الذى يحتم علينا تنمية لغتنا باعتبارها الوعاء الثقافى لفكرنا وحضارتنا . وهذا يعنى ضرورة استخدامها لغة أساسية للتعليم فى جامعاتنا العربية . لقد تندر شاعر النيل حافظ إبراهيم على من يعيبون على اللغة العربية من دعاوى التشكيك التى أثيرت حولها لتبرير استخدام العامية أو الحروف اللاتينية وآن لنا أن نضع لغتنا العربية فى مكانها الصحيح فى جامعاتنا لتكون مرأة لفكرنا وانعكاسا لحضارتنا .

الجامعات الخليجية :

بقيت كلمة أخرى نوليها لجامعات الخليج العربى باعتبارها جامعات جديدة والهدف الرئيسى لكلامنا هو أن نناقش بصراحة الاحتمالات المطروحة للتعليم الجامعى أمام دول الخليج التى ليست بها جامعات أو حديثة العهد بإعلان قيام جامعات بها أو بها معاهد للتعليم العالى أو الجامعى ولم تستكمل بعد صورتها الجامعية الكاملة. وللدخول بصورة مباشرة إلى مناقشة الموضوع نقول إن هناك ثلاثة بدائل مطروحة للتعليم الجامعى فى الخليج ، كل بديل منها له جوانبه الإيجابية والسلبية

على السواء لكنها تتفاوت فيما بينها بالطبع بحيث يمكن الموازنة بين هذه البدائل لاختيار افضلها وهو ما استهدفته من هذه السطور كما أشرت .

أول هذه البدائل هو إنشاء جامعة مركزية تخدم كل دول المنطقة وهو بديل أهم ما فيه أنه يجسد وحدة الخليج ويضع فى اعتباره ترشيد الأموال المستثمرة فى التعليم الجامعى وهو بديل بلاشك مكلف إن لم يكن باهظ التكاليف كما أنه يراعى حجم الأعداد المتاحة من الطلاب الذين يودون الإلتحاق بالجامعة فى دول المنطقة . وإلى جانب هذا أيضا يراعى الإعتبارات العملية وتوفير المناخ المناسب لقيام جامعة ناشئة تحتاج إلى توفير ما يلزمها من أعضاء هيئة التدريس التى أصبحت سلعة نادرة دون الدخول فى منافسات على اجتذابها .

إلا أن هذا البديل يثير أول ما يثير قضية اختيار المكان الذى ستقام فيه الجامعة ولاشك أنه يمكن التغلب على أية مشكلة تنشأ بخصوص المكان بفضل توفر النوايا الطيبة لدى دول المنطقة وحسن العلاقات القوية التى تربط بينها . ولكن مما لاشك فيه أن الفائدة الكبرى من وراء هذه الجامعة ستجنيها الدولة التى قامت فيها . إن مجرد وجود الجامعة فى مكان ما يضفى عليه مغزى ومعنى لم يكونا موجودين من قبل . وهذا كلام لا يحتاج إلى شرح طويل لأنه يتعلق بقضية الجامعة ورسالتها فى المجتمع الحديث التى سبق أن أشرنا إليها . فليست الجامعة مجرد مبان وأساتذة وطلاب وقاعات للدرس والمحاضرات وإنما هى فى مغزاها ورسالتها أشمل من ذلك بكثير . ذلك أن جامعات اليوم كما كانت منذ نشأتها مشاعل على طريق التقدم وضرورة لدفع حركة الحياة فى أوصال المجتمع ومواكبة ركب التطور لاسيما للدول التى تريد أن تعوض ما فاتها . وهناك بلاشك مكاسب محققة يجنيها المجتمع من وجود الجامعة على أرضه وبما تهيئه الجامعة من مناخ ثقافى وفكرى لا يتأتى بدونها. والجامعة المركزية فى أحسن صورها لن توفر إلا صورة جزئية من هذا المناخ وقد تفقد بذلك مضمونها الجامعى الحقيقى، يضاف إلى ذلك أنه رغم كل التشجيعات المتوقعة لطلاب دول الخليج على الإلتحاق بهذه الجامعة المركزية فإن الطلاب لاسيما الطالبات من غير الدولة التى بها الجامعة قد لا يتحمسون للبعد أو للرحيل للإلتحاق بالجامعة وذلك لاعتبارات عائلية واجتماعية . وهكذا يصبح معظم الطلاب والطالبات الذين

تجتذبهم الجامعة المركزية من أبناء المنطقة نفسها . والواقع أن فتح مجال التعليم الجامعى أمام الطالبات وتوفيره لهن فى مناطقهن مسألة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لدول الخليج حيث تشير بياناتها الإحصائية إلى تطور سريع هام يثير الدهشة أحيانا بالنسبة لتعليم الفتاة الخليجية . يضاف إلى ذلك أن فكرة الجامعة المركزية لا تضع فى اعتبارها المعاهد العالية التى توجد بالفعل فى دول المنطقة وهى معاهد يمكن الاستفادة منها عند التفكير فى إنشاء الجامعة .

البديل الثانى هو إنشاء جامعة خليجية إقليمية أى جامعة لا مركزية لها فروع أو كليات موزعة على دول المنطقة . وأهم ميزات هذا البديل أنه ينسق التعليم الجامعى بين دول الخليج وفق أحسن الظروف ويتيح لكل دولة من دول الخليج أن تنتمى بصورة فعلية إلى الجامعة الخليجية وما يحققه لها أهمية الوجود الجزئى للجامعة بها .

كما إن هذا البديل يتوفر له الميزات الاقتصادية وترشيد رأس المال المستثمر إلى جانب الإعتبارات العملية الأخرى . وبمعنى آخر إن هذا البديل يضم كل ميزات البديل الأول ويزيد عليه ما يترتب على الوجود الجزئى للجامعة من فوائد بالنسبة لكل دولة فى المنطقة . لكن يعاب عليه أن قدرته على اجتذاب العناصر الوطنية من الطلاب والطالبات تظل محدودة على الرغم من زيادتها النسبية عن البديل الأول . يضاف إلى ذلك قلة ما يوفره هذا البديل من فرص للطلاب والطالبات تتناسب مع إمكانياتهم واهتماماتهم . ذلك أنه من المشكوك فيه أن تستطيع الجامعة اللامركزية تلبية كل الإحتياجات التربوية لهؤلاء الطلاب، ففى ظل الجامعة الإقليمية أو اللامركزية يتلاشى بالطبع تعدد الكليات . ومع أن هذا فى حد ذاته يعتبر ميزة فإنه من ناحية أخرى يعتبر أمرا معيبا . ذلك أن وجود كلية ما فى مكان ما من دول المنطقة سيحرم أو على الأقل يحدد مدى استفادة الأماكن الأخرى فى الخليج من خدمات هذه الكلية . وإذا كان هذا جائزا بالنسبة لبعض الكليات التى تتطلب ظروفا بيئية خاصة ككلية الزراعة مثلا أو ظروفا تنسيقية بين جامعات الخليج لاعتبارات أكاديمية وعملية ككليات الطب والهندسة فإنه بالنسبة لكليات مثل التربية أمر مطلوب لكل دولة خليجية نظرا لحاجتها المتزايدة من المعلمين والمعلمات . فكل دولة خليجية تحتاج إلى كلية للتربية التى تعد المعلمين والمعلمات في التخصصات العلمية

والأدبية والتربوية المختلفة . وأى كلية متكاملة للتربية هى فى حد ذاتها ثلاث كليات : كلية للآداب وكلية للعلوم وكلية للعلوم التربوية والنفسية . وبهذا التصور يمكن القول بأن كلية التربية هى النواة الحقيقية للجامعة . إن كليتى التربية بدولة قطر على سبيل المثال كانتا قبل إعلان الجامعة تضمان عشرين قسما من الأقسام العلمية والأدبية والتربوية . وهى بهذا يمكن أن ينظر إليها من ناحية أخرى على أنها ليست كلية للتربية وإنما جامعة تقوم فى بنائها التنظيمى على أساس الأقسام وليست الكليات كما هى العادة فى الجامعات الأخرى . ويمكن أن يكون هذا نموذجا لما ينبغى أن تبدأ به الجامعات الخليجية .

وهذا يؤدى بنا بطريقة طبيعية إلى الكلام عن البديل الثالث وهو وجود جامعات خليجية متعددة وليست جامعة مركزية أو إقليمية . وواضح من عرضنا السابق أن هذا البديل يمتص كل الاعتراضات التى أثيرت حول البديلين السابقين فهو يتيح لكل دولة فى المنطقة وجود جامعة بها بكل ما للجامعة من مغزى . وإلى جانب هذا يتيح لكل دولة أن تستفيد بما لديها فعلا من معاهد عالية . كما أن هذه الجامعة ستكون عاملا هاما على اجتذاب أعداد أكبر من الطلاب والطالبات . كما أنها تستطيع أن تسهم بصورة مباشرة فى التطور الاقتصادى والاجتماعي للدولة بما توفره من قوى بشرية عالية الكفاءة وبما تقوم به من بحوث وبما تقدمه من خدمات علمية واستشارية للهيئات المختلفة وما تسهم به أيضا من حل مشكلات المجتمع وتهيئة المناخ الثقافى والفكرى لتطوره .

لكن يعاب على الجامعات المحلية أنها مكلفة من الناحية المالية ويمكن أن يرد على ذلك بأن المردود الإقتصادى والإجتماعى لوجود الجامعة يفوق أهمية هذه الأموال المبذولة لاسيما لدول تعتبر قادرة عليه بما حباها الله به من إمكانيات وثروات وأموال . والأعتراض الثانى هو قلة عدد الطلاب المتوقع التحاقهم بكل جامعة على حدة . وأنا أعتقد أن هذه ليست بالمشكلة الحادة وهى مشكلة وقت لأن دول الخليج فى نمو سريع وأعداد سكانها فى تزايد مستمر وكذلك أعداد طلاب التعليم العام بها . ويمكن لهذه الجامعات أن تستوعب نسبة محددة من الطلاب العرب والمسلمين من خارج المنطقة لتوفير الأعداد المناسبة لها في البداية ، وأعتقد أيضا أنه يمكن ترشيد الإنفاق

على مثل هذه الجامعات من خلال التحكم فى بنائها التنظيمى بحيث يكون على أساس الأقسام العلمية وليست الكليات كما سبق أن أشرت . ومع أن لنظام الكليات بريقه الذى يجذب الأنظار لاسيما للدول العربية فى الخليج فإننى أعتقد أن نظام الأقسام أنسب لظروف جامعات الخليج . ولا بأس من أن تبدأ جامعات الخليج صغيرة ثم تكبر مع الزمن . وقد عبر عن ذلك أصدق تعبير أمير دولة قطر فى كلمته بمناسبة تخريج أول دفعة من جامعة قطر فى يونيه ١٩٧٧ فقال سموه : إننا لا نتطلع إلى إنشاء جامعة كبيرة الحجم وإنما نتطلع إلى جامعة عظيمة العطاء .

ولا يعنى وجود جامعات خليجية إنعدام الصلة بينها بل إن التنسيق بين هذه الجامعات واجب وضرورى . إن نقطة البداية قد تكون من الناحية العملية والإجتماعية أيسر وأسهل بإنشاء الجامعات الخليجية المستقلة التى تستفيد من واقع كل دولة ومما توفر لديها من مؤسسات أو إمكانيات للتعليم العالى . بيد أن من أهم المشكلات العملية التى يمكن أن تهدد الجامعات الخليجية فى أول نشأتها ليس فى توفير المبانى أو المعدات أو حتى الطلاب بل أعضاء هيئة التدريس وهى سلعة نادرة كما قلت . وقد تشوه الصورة إذا انتهى الأمر إلى منافسات بين الجامعات على اجتذابهم . وهناك اقتراح يمكن أن نسوقه فى هذا الصدد هو الأخذ بنظام الأساتذة الزائرين لسد النقص فى احتياجات الجامعة من أعضاء هيئة التدريس . ويقوم هذا النظام على التعاون بين الجامعات العربية لتبادل الأساتذة الزائرين لمدة شهرين عادة لتدريس مقررات مركزة . وهكذا فإن نظام الأساتذة الزائرين يمكن أن يساعد بصورة عملية على التخفيف من حدة النقص الذى يمكن أن تواجهه الجامعات الخليجية فى أول نشأتها حتى يتوفر لها من أبنائها من يتولون القيام بالوظائف التدريسية والإدارية للجامعة . بقيت نقطة أخيرة هى أن نجاح الجامعات المحلية يعتمد على مدى مرونة النظام وفعاليته وتوفير الضمانات الكفيلة بنجاحه وهي لكل هذا ينبغى أن تأخذ بنظام جامعى مرن . وقد أخذت بعض الجامعات العربية ومنها جامعات فى منطقة الخليج بنظام أثبت نجاحه وقدرته على الوفاء بمطالب التعليم الجامعى فى الخليج . وهو فى نفس الوقت أسلوب متطور من الدراسة الجامعية على المستوى العالمى ونعنى به نظام الساعات التحصيلية المكتسبة الذى سبق أن شرحناه . وهكذا يمكننى فى

النهاية أن ألخص أهم معالم تطوير جامعات الخليج بأنها جامعات تقوم فى هيكلها التنظيمى على أساس الأقسام لا الكليات ويقوم برنامجها الدراسى على أساس نظام الساعات التحصيلية المكتسبة وتستفيد بصورة كبيرة وحيثما نحتاج من نظام الأساتذة الزائرين وفى نفس الوقت تعد الكوادر من أبنائها .

التعليم العالى فى الدول النامية :

شهد التعليم العالى فى الدول النامية نموا كبيرا فى أعداد الملتحقين والخريجين خلال العقود الماضية . ومع أن هناك تباينا كبيرا بين الجامعات فى هذه الدول من حيث الحجم والإدارة والمصادر البشرية والمادية فإنها تحمل خصائص مميزة عن مثيلاتها فى الدول الصناعية المتقدمة . فالجامعات فى الدول النامية بصفة عامة وباستثناءات قليلة ليس لها جذور عميقة فى ماضى هذه الدول مما يجعلها تبدو وكأنها مؤسسات غربية أو مستوردة ، ومازالت الدول المتقدمة تسيطر بدرجة كبيرة على عقول أجيال هذه الجامعات وعلى المعرفة العلمية والأكاديمية المتاحة لها . يضاف إلى ذلك أن جامعات الدول النامية أكثر اعتمادا على التمويل الحكومى وبالتالى فهى أقل استقلالا فى تصريف أمورها .

إن على الجامعات فى الدول النامية أن تتعامل مع مشكلات عويصة ناشئة عن ظروف السياسات القومية وضعف المؤسسات القائمة . ومع هذا فإن هذه الجامعات تعتبر ذات أهمية كبيرة عند شعوبها وحكوماتها . لماذا ؟ . لأن الجامعة مثلها مثل العلم القومى تجسد العزة القومية . كما ينظر إليها على أنها أداة هامة فى التنمية القومية وضرورة حتمية للحراك الإجتماعى إلى أعلى . وذلك بصرف النظر عن مضمونها ومحتواها وبصرف النظر عن مدى اهتمام الطلاب بالتفوق الفكري والأكاديمى . وبمعنى آخر فإن الجامعة ينظر إليها على أنها رمز فردى وجماعى للمركز الإجتماعى .

إن أحد الأسئلة الهامة التى تواجه التعليم الجامعى فى الدول النامية هو : هل تكون الجامعة أساسا مركزا للتعليم الأكاديمى أم للتنمية الإجتماعية ؟ بمعنى أن يكون التعليم الجامعى موجها كلية ومتوائما مع الثقافة القومية والمشكلات العملية للتنمية . وأن يكون البحث العلمى فى خدمة المجتمع بصورة مباشرة سواء بالنسبة لمجتمع القرية أو مجتمع المدينة .

لقد أشار البنك الدولى فى أحد تقاريره عن التعليم فى إفريقيا جنوب الصحراء إلى أربعة مثالب متداخلة تواجه إسهام التعليم الجامعى فى التنمية فى هذه الدول :

أولها : أن مخرجات التعليم العالى لم تعد مناسبة لظروف ومتطلبات التنمية .

ثانيها : أن نوعية هذه المخرجات يبدو منها التدنى والتدهور .

ثالثها : أن تكلفة المخرجات أو الخريجين عالية بدون مبرر .

رابعها : أن العائد أو المردود الإجتماعى قليل (World Bank .p. 72) .

وهناك بالطبع مشكلة العرض والطلب فى سوق العمل بالنسبة للخريجين . وقد حدث انخفاض فى الطلب وزيادة فى العرض بالنسبة للقطاع الحكومى والعام والخاص نتيجة التحولات الإقتصادية التى شهدتها هذه الدول فى الثمانينات .

وهناك عملية إحلال الخريجين الوطنيين محل القوى الوافدة العاملة فى هذه الدول. وهناك عدم التوازن بين المقبولين والخريجين بالنسبة للذكور والإناث . ورجوح كفة الاناث فى بعض الدول النامية لاسيما فى دول الخليج العربى مما أدى إلى وضع غريب. وهناك عدم المرونة فى بنية التعليم العالى ومؤسساته وفى نظام التعليم نفسه . فمع التقدم العلمى والتكنولوجى والتغير فى إتجاهات الشعوب نحو العلم والتكنولوجيا مازالت الغالية من الطلاب أو أكثر من النصف (٦٠٪) تلتحق بالإنسانيات والأقسام الأدبية فى حين أن أقل من النصف (٤٠٪) يلتحقون بالأقسام العلمية . وهذا الإتجاه مازال الآن كما كان فى ١٩٦٠ كما يؤكده تقرير البنك الدولى (المرجع السابق) .

إن الوضع الغريب النسبة للتعليم العالى فى الدول النامية بما فيها الدول العربية أنه بينما الإقتصاد القومى غير قادر على إمتصاص الأعداد المتزايدة من الخريجين فإنه مواجه بنمو متزايد للطلب الإجتماعى على التعليم العالى . وهذا الوضع يولد إحباطا بين الخريجين العاطلين وبين أهليهم . كما أنه يمثل إهدارا هائلا وسوء استخدام لرأس المال البشرى .

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بنوعية وكفاءة خريجى الجامعات . فالنوعية المنخفضة هى نتيجة تسرب الطلاب وتزايد أعداد الطلاب الفاشلين أو الراسبين فى الإمتحانات. وهذه المشكلة تتعلق بمدى توفر المواد التعليمية وضعف الإدارة الجامعية وضعف

مهارات التدريس . فبعض هذه الجامعات لا يتوفر لديها الإمكانيات الضرورية الأساسية للتعليم الجامعى لاسيما الأجهزة الحديثة والجديدة . ويشير تقرير البنك الدولى إلى سوء التجهيزات فى بعض الجامعات الإفريقية فلا يوجد كهرباء أحيانا بمعامل الطبيعة . وقد لا يوجد ماء لتجارب النبات والحيوان . والأجهزة العلمية كالميكروسكوبات قديمة وعفا عليها الزمن والأجهزة الأخرى عتيقة مما يجعل القراءات العلمية غير دقيقة . وقد لا توجد مواد كيميائية وغير ذلك (المرجع السابق) .

وفى ظل ذلك يمكننا أن نتصور نوعية خريج جامعة لم تتح له الفرصة الكافية للتدريب العملى والعلمى المناسب .

وهناك سبب آخر لضعف نوعية التدريس هو ضعف البحث العلمى وعدم توفر البيئة والمناخ المناسب لوجود بحث علمى مناسب على درجة معقولة من الكفاءة . ولنأخذ على سبيل المثال البحوث العلمية التى تقوم بها الجامعات فى التخصصات المختلفة لمنح الدرجات العلمية كالماجستير والدكتوراه . فقد أصبحت هذه البحوث فى كثير من الأحيان مملة بدرجة كبيرة لا تشجع المتخصصين على قراءتها أو الإهتمام بها فى كثير من الأحيان .

وهناك سبب آخر سبق أن أشرنا إليه فى تقرير البنك الدولى هو تكلفة التعليم العالى . فتكلفة الطالب فى الدول النامية كنسبة من الناتج القومى العام GDP يزيد سبعة أضعاف عن مثيله فى الدول المتقدمة . وهذا يعنى أن القلة القليلة من أفراد الشعب التى تلتحق بالتعليم العالى تحصل على نصيب كبير من ميزانية التعليم . وهذه القلة معظمها من أبناء الطبقة الغنية والمتوسطة . أما الطبقة الفقيرة فنصيبها أقل عادة . أما بالنسبة لقلة العائد أو المردود الإجتماعى للتعليم العالى فيمكن تفسيره بأن التعليم العالى فى الدول النامية يخضع لرقابة وتمويل عام من الحكومة . والطلاب وأباؤهم وأولئك الذين يستخدمون الخريجين فى المستقبل نادرا ما يسهمون فى تكلفة التعليم العالى . والعائد الفردى للتعليم يزيد عادة عن العائد الإجتماعى على المجتمع . يضاف إلى ذلك أن عدم كفاءة التعليم العالى وقلة مردوده تزداد حدتها بهجرة العقول البشرية المحلية التى لا يستطيع أن يتمصها الإقتصاد القومى.

والمناهج الدراسية فى جامعات العالم الثالث مغرقة فى النواحى النظرية وغير مخططة جيدا وفقا لتقدير الإحتياجات الفردية والإجتماعية . وفيها قصور فى الأهداف ومجزأة فى وحدات تعليمية جامدة . وعملية التقويم تتم فى مرات قليلة وعلى فترات متباعدة . فى حين أن الإتجاهات الحديثة فى التقويم تنادى بالتقويم المستمر .

ويمكن تحسين كفاءة التعليم العالى ونوعيته من خلال تقديم مجموعة واسعة من المدخلات للتدريس والبحث العلمى مثل توفير مكتبات مناسبة ومعامل مجهزة ووضع خطة طويلة المدى لرفع مستوى هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية وتوفير منح تدريبية لما بعد الدكتوراه والقيام بالبحوث التعاونية مع الجامعات الأخرى وتعزيز العلاقات المهنية مع الجامعات المتقدمة وإنشاء مراكز جيدة للبحث العلمى والدراسات العليا .

مراجع مختارة

أولا - المراجع العربية :

١- ابن خلدون : المقدمة - دار الفكر - بدون تاريخ .

٢- عمر فروخ (١٩٨٦) : مجلة مجمع اللغة العربية - بحوث مؤتمر الدورة ٥٢ . حـ ٥٨ .

٣- كيرتز (١٩٧٥) : دور الجامعات فى عالم متغير (مترجم) ترجمة عبدالعزيز سليمان وإبراهيم عصمت مطاوع . القاهرة . دار نهضة مصر للطباعة والنشر .

٤- محمد غنيمة (١٩٥٣) : تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى . تطوان . دار الطباعة المغربية .

٥- ميليت ، ف (١٩٦٥) : أستاذ الجامعة . ترجمة جابر عبدالحميد . دار الفكر العربى . القاهرة .

٦- هاسكنز (١٩٧١) : نشأة الجامعات فى العصور الوسطى . مترجم . ترجمة جوزيف نسيم يوسف . منشأة المعارف . الإسكندرية .

ثانيا - المراجع الأجنبية :

1. Abercrombie, M. (1979) : Aims and Techniques of Group Teaching. Guildford Society for Research into Higher Education.
2. Anderson, S. and Balls, S. (1978) : The Profession and Practice of Program Evaluation. San Francisco. Jossey Bass.
3. Beard, R.M. and Pole, K.E. (1971) : Content and Purposes of Biochemistry Examinations. British Journal of Medical Education.
4. Beattie, G. (1982) : The Dynamics of Uniersity Tutorial Groups. Bulletin of the British Psychological Society 35 April 147-150.
5. Black, P.J. (1968) : University Examinations. Physics Education.U.K
6. Bligh (1972) : What's the use of lectures. Penguin.

7. Bligh, D. (etal.) (1975) : Teaching Students. Exeter University Teaching Services. U . K
8. Bligh, D. (1990) : Higher Education. U . K
9. Bloom, B.S. (1956) : Taxonomy of Educational Objectives. David McKay N.Y.
10. Bradley, C. (1984) : Sex Bias in the Evaluation of Students. British Journal of Social psychology.
11. Brew, A. and McCormick, B. (1979) : Student Learning and an Independent Study Course. Higher Education. U . K
12. Byrne, C. (1979) : Tutor Marked Assignments at the Open University. Aquestion of Reliability. Teaching At Distance.
13. Cohen, L. and Manion, L. (1980) : Research Methods in Education. Croom Helm Ltd, London.
14. Collier, K. (ed) (1974) : Innovation in Higher Education, NFER, Publishing Comp. Ltd. England. U S A
15. Comparative Education Review (1989) : University of Chicago Press.
16. Comparative Education Review (1991) : Edited by Epstein- University of Missouri at Rolla.
17. Coffman, W.E. (1971) : Essay Examinations. In Thorndike, R.L. (ed.) Educational Measurement, Washington.
18. Dearden, R. (1984) : Theory and Practice in Education. Routledge and Kegen Paul. London.
19. Elton, L. (1968) : Success and Failure in University Physics Courses - Physics Education. U.K
20. Enington, H. (1985) : Producing Teaching Materials. A Handbook for Teachers and Trainers. Kogan Page Ltd. London.
21. Entwistle, N. (1985) : New Directions in Educational Psychology : Learning and Teaching. The Falmer Press U.K.
22. Evans, L.R. (etal.) (1966) : The Reliability, Validity and Taxonomic Structure of The Oral Examination. Journal of Medical Education. U.K
23. Feldhusen, J. (1961) : An Evaluation of College Students' Reaction to Open Book Examination. Educational and Psychological Measurement. U.K

24. Flanders, N.A. (1970) : Analyzing Teacher Behaviour, Reading mass, Addison Wesley.
25. Flecture, B. (1968) : Universities in the Modern World. Pergamon Press, Oxford.
26. Flexner, A. (1968) : Universities : American, English and German, Pergamon Press Oxford.
27. Flood-Page, C. (1967) : Worrying about Examinations. Cambrdige Institute of Eudcational Bulletin.U.K
28. Gagné, N.L. (1978) : The Scientific Basis of the Art of Teaching. N.Y. Teachers College- Press. Columbia University.
29. Gagné, Robert, M. (1977) : The Conditions of Learning-Holt Rinehart and Winston N.Y. London.
30. Gholamreza Arabshelbani (1991) : Supply and Demand for Graduates in Egypt. In: Higher Education Review. Edited by Pratt.Warwick Printing Co. Ltd. London. vol. 23, No.3, Summer 1991.
31. Good, T., Prophy, J. (2000) : Looking in classrooms. Longman. NY.
32. Gronlund, N.E. (1967) : Measurement and Evaluation in Teaching. Macmillan. N.Y.
33. Harden, R.M. and Cairncross, R.G. (1980) : Assessment of Practical Skills : the objective Structured practical Examination-Studies in Higher Education.U.K
34. HARDSA (1990) : Higher Education Research and Development. Vol. 9, No. 1.
35. Hartley, J. and Other (1977) : Course Work Assessment : Computer-aided decision Making. In Hills, P. and other (eds.). Aspects of Educational Technology. Kogan Page. London.
36. Hatch, Winslow and Bennet, Ann. (1960) : Effectiveness in Teahcing New Dimension in Higher Education. No. 2. Washington D.C., U.S. Government Printing Office.
37. Hawkins, S. (etal.) (1981) : Getting Started. Guides for Beginning Teachers. Oxford. Black Well.
38. Hearden, A. (1973) : Paths to Univesity : Preparation, Assessment, Selection, Macmillan London.

39. Henderson, E.S. (1980) : The Essay in Continuous Assessment. Studies in Higher Education.U.K
40. Higher Education Review (1990-1991) : Edited by Pratt-Polytechinc-East London Warwick Printing Co. Ltd.
41. Higher Education Management (1991) : (OECD) Paris.
42. Higher Education Research and Development (1990) : HERDSA-Sydney.
43. Higher Education (1990-1991) : The International Journal of Highter Education and Educational Planning. Kluwer-Academic Publishers-Netherland.
44. Higher Education (1975) : International Trends 1960-1970. The Unesco.
45. Hilgard, E. (1984) : A Perspective on the Relationship between Learning Theory and Educational practice, In: Hilgard, R. (ed.): Theories of Learning and Instruction, University of Chicago.
46. Hill, B.J. (1977) : The Double Marking of Scripts in University Examinations in Engineering. Assessment in Higher Education.
47. Hohne, H.H. (1965) : Success and Failure. Scientific Faculties of the University of Melbourne-Austratian Council for Educational Research.
48. Holloway, P.J. (etal.) (1976) : The Validity of Essay and viva-voce Examining Techniques. British Dental Journal.
49. Iliffe, A.H. (1972) : Objective Tests. Reprinted in Davies, I.K. and Hartley, J. : Contribution to an Educational Technology. London-Butter Worth.
49. Illingworth, C. (1963) : The Multiple Choice or Objective Examination : A Controlled Trial. Lancek 2.
International Bureau of Education (2001) : Innovation and
50. Information no. 107, June 2001 Geneva.
Jaques, D. & Richardson, J. (eds.) (1985) : The Future for
51. Higher Education. Published by SRHE & NFER-Nelson. The University, Guildford Surrey. England.

52. Jehu, D. (etal.) (1970) : The Use of Notes in Examinations. British Journal of Educational Psychology.
53. Kalish, R. (1958) : An Experimental Evaluation of the Open Book Examination. Journal of Educational Psychology.
54. Kempa, R. and Ongley, P. (1979) : Profile Assessment in Chemistry, Report Available from the first Author. University of Keele. Staffordshire.
55. King, R. (1976) : Data on Student Performance Under Different Kinds of Assessment in Higher Education.
56. Lawlor, J. (ed) (1972) : Higher Ed. : Patterns of Change in the 1970's. Routledge and Kegan paul, London.
57. Layon, D. ed. : University Teaching in Transition.
58. Leblon, E. (etal.) (1975) : A Case Study of the Effect of Linear Standardization in Applied Chemistry. Progress in Chemical Education. Sheffield Polytechnic.
59. Lucas, Ann (ed.) (1989) : The Department Chairperson's Role in enhancing College Teaching. The Jossy Bass HIgh Education series.
60. Mackenzie, N. and others (1976) : The Developments of Higher Education. Teaching and Learning. An Introduction to new Methods and Resources in Higher Education. The Unesco Press. Paris.
61. Marshall, J.Q. and Powers J.M. (1969) : Writing Neatness, Composition Errors and Essay Grades. Journal of Educational Measurement.
62. McGuire, C. (1963) : A Process Approach to the Construction and Analysis of Medical Examinations. Journal of Medical Education.
63. Mckeachie, W. : Teaching at college level in ; Gage, N. (ed.) (1963): Handbook of Research in Teaching. Chicago. Rand.
64. Mcnally.
    McVey, P.J. (1975) : The Errors in Marking Exam Script in Electrical Engineering. International Journal of Electrical
65. Engineering. Education.
    Meleish, J. : The Lecture Method. Cambridbe Monograph on Teaching Methods No. 1.

66. Mood, Alexander (1973) : The Future of Higher Education. McGraw Hill Book Company.
67. Morris, D. (1999) : The Howard Street Tutoring Manual: Teachers at Risk Reader in the Primary Grades. Guilford Press.NY.
68. Natkin, E. and Guild, R.E. (1967) : Evaluation of Pre-clinical Laboratory Performance. Journal of Dental Education.
69. Newman Cardinal, J. (1947) : The Idea of a University. Longman Green and C.N.Y.
70. OECD Proceeding (1996) : Centre for Educational Research and innovation : Adult Learning in a New Technologicla Era.
71. Ogborn, J. (ed.) : Small Group Teaching in undegraduate Science. London-Heinemann.
72. Onushkin, V. (ed.) (1975) : Planning the Development of Univeristies, Vols. I-V 1971-1975. The Unesco Press. IEP.
73. Oxtoby, R. (editor) (1981) : Higher Education at The Cross Roads-Research in Higher Education- 1965-1995- Paper Preented to The University. Guildford Surrey-England.
74. Parlett, M. and Miller, C. (1974) : Up to the Mark Guildford. Society for Research into Higher Education.
75. Peterson, A. : Techniques of Teaching.
76. Riddles, R. (1991) : School Effectiveness Research.
77. Robbins, Lord (1966): The University in the Modern World. Macmillan, Comp. London.
78. Rowley, G.L. and other (1977) : Formula Scoring, Number eight Scoring and Test taking Strategy-Journal of Educational Measurement.
79. Rowentree, D. (1977) : Assessing Students. How Shall We Know Then ? Harper & Row. London.
80. Ruddock, Jean. (1978) : Learning Through Small Group Discussion. A Study of Seminar Work in Higher Education. Guildford Society for Research in Higher Education.
81. Sanderson, P.H. (1973) : Prediction of Student Performance by Multiple choice testing. British Pournal of Medical Education.

82. Schramm, W. (1962) : Learning from Instructional TV. Review of Educational Research (Wash.) Vol. 32, No. 2.
83. Spitzberg, I. Jr. (ed.) (1980) : Universities and the International Distribution of Knowledge. Preager. N.Y.
84. Spurgin, C.G. (1967) : What Earns The Marks? Physics Education. 2 (6).
85. SRHE (Society for Research into Higher Education) (1991) : Studies in HIgher Education. vol. 16, No. 3. Carfax U.K.
86. Startup R. : The University Teacher and His World.
87. Stewart D. (etal.) (eds.) (1983) : Distance Education.
88. Suppes, P.C. (1968) : Computor Assisted Instruction : Stanford's 1985-86. Arithmetic Programme N.Y. Academic Press.
89. Tabachinck, B. and Others. (ed.) (1981) : Studying Teaching and Learning Trends in Soviet and American Research. Praeger. U.S.A.
90. Teacher, D. (1968) : Programmed learning in Biology. Journal of Biological Education 2, 119-135.
91. The Carnegie Commission on Higher Ed. (1973) : The Purpose and Performance of Higher Ed. in the U.S. approaching the year 2000. McGraw-Hill Book Co. N.Y.
92. The International Encyclopedia of Teaching and Teacher Education (1986).
93. The Robbins (1963) : Report Committee on Higher Education-London.
94. Topping, K.J. (2000) : Peer assisted Learning. A Practical Guide for Teachers. Brookline Books. USA.
95. Topping, K.J. (2001) : Thinking, Reading, Writing : A Practical Guide to Paired Learning With Peers, parents & Volunteers. Continuum International NY, London.
96. Travers, R. and Other (1965) : The making of a teacher N.Y. Macmillan.
97. Travers, M. (ed.) (1973) : Second Handbook of Research on Teaching. Chicago Rand. McNally.
98. University of London (1976) : Teaching in Higher Education Institute of Education. The Carendish Press Ltd. U.K.

99. Wagner, L. (ed.) (1982) : Agenda for Institutional Change in Higher Education Society for Research in Higher Education. The University. Guildford-Survey England.
100 Walsh, Mary Ruth (editor) (1987) : The Psychology of Women. On going Debates. Yale University Press U.S.A.
101 Watts, J. (1974) : Teaching. David and Charles Limited.
102 Waxman, H.C. and Walberg, H.J. (1999) : New Directions for Teaching Practice and Research. McCutchan Publishing. Berkeley CA. U.S.A.
103 Wilson, J. (1972) : Philosophy and Educational Research. National Foundation for Educational Research in England and Wales.
104 World Bank Report (1988) : Education in the sub-saharan Africa : Policies for Adjustment, Revitalization and Expansion Washington, D.C.
105 Young, S. and Gillespie, G. (1972) : Experience with Multiple-Choice. British Journal of Medical Education.

كتب للمؤلف

أولا : كتب مؤلفة بالعربية :

١- أصول التربية . عالم الكتب - القاهرة - صدر عام ١٩٨٤ وله طبعة منقحة ٢٠٠١ .

٢- تاريخ التربية فى الشرق والغرب . عالم الكتب - القاهرة - صدر عام ١٩٧٨ وله طبعة حديثة ١٩٩٢ .

٣- التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية . عالم الكتب - القاهرة - صدر عام ١٩٧٧ وله طبعة حديثة ١٩٩٨ .

٤- فلسفة التربية . إتجاهاتها ومدارسها . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٨٠ وله طبعة حديثة ١٩٩٢ .

٥- المرجع فى التربية المقارنة . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٨١ . وله طبعة حديثة مزيدة ومنقحة عام ١٩٩٨ .

٦- الإدارة التعليمية : أصولها وتطبيقاتها . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧١ . وله طبعة حديثة منقحة عام ٢٠٠١ .

٧- الإدارة المدرسية الحديثة . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧٤ وله طبعة حديثة ٢٠٠١ .

٨- تعليم الكبار ومحو الأمية . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧٨ وله طبعات أخرى . (بالاشتراك) .

٩- البحث التربوى وكيف نفهمه . عالم الكتب - الرياض . صدر عام ١٩٨٧ . وله طبعة جديدة . عالم الكتب . القاهرة . ١٩٩٣ .

١٠- العربية الحديثة للناطقين بالإنجليزية والفرنسية . عالم الكتب - القاهرة . جزءان . صدر الأول عام ١٩٨٠ والثانى ١٩٨٥ . (بالاشتراك) .

١١- المنتخب من عصور الأدب (جزءان) عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧٢ وله طبعات أخرى .

١٢- التعليم العام فى البلاد العربية . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧٢ وله طبعات أخرى .

١٣- إدارة وتنظيم التعليم العام . عالم الكتب - القاهرة - صدر عام ١٩٧٤ وله طبعات أخرى .

١٤- التعليم فى دول الخليج العربية . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٨٩ .

١٥- اختبار القيادة التربوية ومجموعة الاختبارات الموضوعية في العلوم التربوية . صدر عام ١٩٧٧. وصدر فى طبعة منقحة عن عالم الكتب بالقاهرة عام ١٩٩٨.

١٦- الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه . صدر عن دار النهضة العربية عام ١٩٩٢ وصدر فى طبعة مزيدة ومنقحة عام ٢٠٠٢ عن عالم الكتب .

١٧- الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧٤ وله طبعة حديثة عام ١٩٩٢ .

١٨- دراسات فى التربية المعاصرة . دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٧ .

١٩- التعليم الجامعي المعاصر : قضاياه وإتجاهاته . دار النهضة العربية - القاهرة . صدر عام ١٩٧٧ وله طبعة أخرى منقحة عام ١٩٨٧ عن دار الثقافة - الدوحة . قطر .

٢٠- المدخل فى التربية المقارنة . مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة . صدر عام ١٩٧٣ وله طبعات أخرى (بالاشتراك) .

٢١- الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث : عالم الكتب . القاهرة صدر عام ١٩٩٢ . وله طبعة مزيدة ومنقحة عام ١٩٩٦ .

٢٢- المعلم وميادين التربية . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، صدر عام ١٩٩٣ .

٢٣- الاتجاهات الحديثة فى تعليم الكبار ، النظرية والتطبيق ، عالم الكتب - القاهرة . ١٩٩٧ .

٢٤- كيف تتفوق فى دراستك الجامعية . دليل المتعلم إلى التعلم . صدر عن عالم الكتب بالقاهرة عام ١٩٩٨ .

٢٥- تخطيط التعليم واقتصادياته . صدر عن عالم الكتب بالقاهرة عام ١٩٩٨ .

٢٦- التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية . صدر عن عالم الكتب القاهرة ، ١٩٩٨ .

٢٧- المعلم والنظام : دليل المعلم إلى تعليم المتعلم . صدر عن عالم الكتب بالقاهرة، ١٩٩٨ .

٢٨- المدرسة والتمدرس : صدر عن عالم الكتب بالقاهرة ، ١٩٩٩ .

٢٩- مجتمع الفضيلة : الأخلاق فى الإسلام . صدر عن عالم الكتب بالقاهرة ، ١٩٩٩ .

ثانياً : كتب مؤلفة بالإنجليزية :

Education in the Arab Gulf States . University of Qater Education Research Centre 1990.

ثالثاً : كتب مترجمة من العربية إلى الإنجليزية :

Islam and Contemporary Thought. Four Public Lectures. By His Eminence Sheikh Mohamed M. El - Shaarawi. Qatar national Prinitng Press. Doha 1987.

رابعا : كتب مترجمة عن الإنجليزية :

١- المدرسة الشاملة : روبين بيدلى . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧١ . (بالاشتراك) .

٢- المدرسة اليابانية : سنجلتون . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧٢ .

٣- التعليم والتنمية القومية : آدامز (تحرير) عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧٣ .

٤- أنثروبولوجيا التربية نيللر : عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧٢ (بالاشتراك) .

٥- فى فلسفة التربية : نيللر . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧٢ (بالاشتراك) .

٦- الأحلام : تفسيرها ودلالتها : نيريس دى . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٨٦ .

٧- الضعف فى القراءة : تشخيصه وعلاجه : بوند وآخرون . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٨٣ . (بالاشتراك) .

٨- التاريخ الإجتماعى للتربية : ربك . عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٣ . (بالاشتراك) .

٩- نظرية الإدارة : جريفث عالم الكتب - القاهرة ١٩٧١ . (بالاشتراك) .

١٠- مدارس بلا فشل : جلاسر . عالم الكتب - القاهرة . ١٩٧٤ .

١١- المدرسة والمجتمع العصرى : جوسلين . عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٣ . (بالاشتراك) .

خامسا : كتب مترجمة عن الروسية :

١- مع المخطوطات العربية : صفحات من الذكريات عن الكتب والبشر : كراتشكوفسكى . النهضة العربية - القاهرة . صدر عام ١٩٦٩ .

٢- ثلاث أزهار فى معرفة البحار لأحمد بن ماجد : شوموفسكى . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٦٩ .

٣- الرسالة الثانية لأبى دلف . أنس خالدوف وآخر . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧٠ .

٤- الشعر العربى فى الأندلس : كراتشكوفسكى . عالم الكتب - القاهرة . صدر عام ١٩٧١ .